الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

جمعية متخرجي مؤسسة الحريري

المؤتمر الأول في بيروت

بلدية بيروت:
مشاكل وحلول

فندق البريستول
٤ حزيران ٢٠٠٠

تحية إلى بيروت...

جمعية متخرجي مؤسسة الحريري

بلدية بيروت مشاكل وحلول

المؤتمر الأول لجمعية متخرجي مؤسسة الحريري في بيروت
برعاية دولة الرئيس رفيق الحريري ممثلاً بمعالي الأستاذ بشارة مرهج

عقدت جمعية متخرجي مؤسسة الحريري مؤتمرها الأول في بيروت **في الرابع من حزيران** في أوتيل البريستول تحت عنوان «**بلدية بيروت مشاكل وحلول**».

كانت البداية مع النشيد الوطني ثم كلمة عريف الاحتفال السيدة ناهدة قلعجي المالكي، تبعتها كلمة لرئيس الجمعية الدكتور بلال حمد، ومما جاء فيها:

«إنه مؤتمرنا الإنمائي الرابع بعد الزراعة والبيئة والصحة في البقاع في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٩٩، والصحة والمياه في عكار في ١٦ نيسان ٢٠٠٠، والتربية في البقاع في ١٤ أيار ٢٠٠٠. بهذه المؤتمرات نحاول جاهدين أن نرتقي بعملنا إلى بعض ما طمحنا إليه بعدما جلسنا عشرين مؤسساً مع دولة الرئيس رفيق الحريري منذ أكثر من خمس سنوات ووعدناه أننا بسلاحي العلم والأخلاق سننتزع دوراً لنا في مسيرة الإنماء والإعمار».

وفي إشارة إلى المادة ٦٧ من المرسوم الاشتراعي ١١٨ الصادر في ٣٠

حزيران ١٩٧٧ التي تجعل السلطة التنفيذية في بلديات لبنان كلها مناطة بالمجلس البلدي وفي بلدية بيروت مناطة بالمحافظ، تساءل رئيس الجمعية عن كيفية ممارسة الديمقراطية واعتماد اللامركزية في تسيير مرافق الدولة في مدن وقرى لبنان كلها وممارسة نظام سياسي استبدادي في العاصمة يوضع فيه الجهاز الإداري بقبضة سلطة مركزية غير منتخبة، وكأن النظام الإداري المعمول به حالياً يعتبر أن البيروتيين قاصرون، وأن من اختاروهم انتخاباً تجلى بأبهى صور الوطنية واللاطائفية لا يتمتعون بالكفاءة والمناقبية لتحمّل المسؤولية الإدارية.

وختاماً وجّه تحية إلى رفيق الحريري الأب والأخ والصديق لعشرات الآلاف من شباب لبنان والذي كان وفياً لبيروت التي حضنته وأعطته فحمل همها في قلبه وعلى كتفه وأعطاها جهداً وعرقاً وبذلاً سخياً...

تلى ذلك كلمة صاحب الرعاية ممثلاً بمعالي الأستاذ بشارة مرهج وجه من خلالها تحية باسم الرئيس رفيق الحريري إلى المؤتمرين، وقال في كلمته: «ما نشكو منه جميعاً في الموضوع البلدي يتعلق بالتشريع وبالقانون ويتعلق بالسياسة كما يتعلق بمفهومنا للتسيير الذاتي والإدارة المحلية المعاصرة.

لقد أجريت انتخابات بلدية في العام ١٩٩٨ من أجل إشراك الناس في تدبير شؤون مدنهم وقراهم ومن أجل أن يشعر المواطن أنه مسؤول عن تيسير القضايا المتعلقة به مباشرة في الموضوعات الصحية والاجتماعية والعمرانية إن من حيث التفكير والتخطيط أو من حيث التنفيذ، لكن الذي حدث أن الأمور وفي بيروت بالذات ظلت تدار بمركزية شديدة تتجاوز في كثير من الأحيان ما يطالب به القانون، فبلدية بيروت المنتخبة بالاقتراع المباشر وبالتوافق لا تملك من الإمكانات والقدرة على التفكير والعمل على الرؤيا التي تراها أكثر من المجالس البلدية السابقة التي كانت تعيّن بتوافق من نوع آخر قبل الحرب.

لذلك يبدو لنا أن جزءاً كبيراً من الموضوع البيئي والعمراني يمكن أن يتخذ طريقه للحل لو روعيت الأبعاد الحديثة للإدارة الحضارية الشاملة».

كما أكّد الأستاذ مرهج على ضرورة تعديل قانون البلديات أو إلغائه وسن قانون جديد في هذا المجال، واقترح أن يهتم المحافظ بشؤون الأمن والسلامة العامة وأن يترك أمور الإدارة المحلية للمجلس البلدي المنتخب.

حضر المؤتمر حوالى ٢٥٠ شخصاً من وزراء ونواب ونقباء وممثلي أحزاب وجمعيات.

تضمن المؤتمر ثلاثة محاور:

- المحور الأول بعنوان: **الواقع البيئي في بيروت**. ترأس الجلسة معالي الأستاذ أكرم شهيب، وحاضر فيها الأستاذة رولا العجوز عضو المجلس البلدي لمدينة بيروت، والمهندس نجيب صعب رئيس تحرير مجلة البيئة والتنمية.

- المحور الثاني بعنوان: **التنظيم العمراني في بيروت**. ترأس الجلسة المهندس محمد قباني، حاضر فيها الدكتور وديع قنبر أستاذ هندسة العمارة والتنظيم المدني في الجامعة اللبنانية، والمهندس أندريه بخعازي عضو مجلس نقابة المهندسين في بيروت.

- المحور الثالث بعنوان: **بلدية بيروت بين التشريع والتنفيذ**. ترأس الجلسة معالي الدكتور بهيج طبارة، حاضر فيها المهندس عبد المنعم العريس رئيس المجلس البلدي لمدينة بيروت، والأستاذ شفيق السردوك الرئيس الأسبق للمجلس البلدي في بيروت.

برنامج المؤتمر

٩,٠٠ ـ ٩,٣٠ تسجيل المشاركين

٩,٣٠ ـ ١٠,٠٠ النشيد الوطني

كلمة الجمعية

كلمة صاحب الرعاية

١٠,٠٠ ـ ١١,٠٠ **المحور الأول**

الواقع البيئي في بيروت

رئيس الجلسة: معالي الأستاذ أكرم شهيب

أوراق العمل:

أ. رولا العجوز: عضو المجلس البلدي لمدينة بيروت

المهندس نجيب صعب: رئيس تحرير مجلة البيئة والتنمية

المقرران:

م. لينا يموت ـ م. ابتسام ياسين

١١,٠٠ ـ ١١,١٥ استراحة

١١,١٥ ـ ١٢,١٥ **المحور الثاني**

التنظيم العمراني في مدينة بيروت

رئيس الجلسة: المهندس محمد قباني

أوراق العمل:

د. وديع قنبر

أستاذ هندسة العمارة والتنظيم المدني في الجامعة اللبنانية

م. اندريه بخعازي
عضو مجلس نقابة المهندسين في بيروت

المقرران:

د. مصطفى شومان ـ م. خالد صادق

١٢,١٥ ـ ١٢,٣٠ استراحة

١٢,٣٠ ـ ١٣,٣٠ **المحور الثالث**

بلدية بيروت بين التشريع والتنفيذ

رئيس الجلسة: معالي الدكتور بهيج طبارة

أوراق العمل:

م. عبد المنعم العريس
رئيس المجلس البلدي لمدينة بيروت

أ. شفيق السردوك
رئيس سابق للمجلس البلدي لمدينة بيروت

المقرران:

م. بلال علامة ـ أ. عمر طرباه

١٣,٣٠ ـ ١٥,٠٠ استراحة الغداء في القاعة الكبرى

١٥,٠٠ ـ ١٦,٠٠ إعلان التوصيات وختام المؤتمر

كلمة ترحيبية من عريف الاحتفال
السيدة ناهد قلعجي المالكي

أهلاً وسهلاً،

جمعية متخرجي مؤسسة الحريري ترحب بكم، وتشكر مشاركتكم الكريمة في هذا المؤتمر، برعاية دولة الرئيس الشيخ رفيق الحريري، الهادف إلى إلقاء الضوء على شؤون وشجون بلدية بيروت.

إن هذا المؤتمر هو حلقة من سلسلة مؤتمرات نظمتها الجمعية في هذا العام. مؤتمران في البقاع وآخر في الشمال والآن في بيروت وغداً في باقي المحافظات.

أيها الحفل الكريم،

تأسست الجمعية عام ١٩٩٤ فشكلت نقطة تحوّل في طبيعة عمل الجمعيات الأهلية، حيث هدفت فيما هدفت، إلى تخصيص العنصر الكفؤ والمثقف لتولي مهمة المساهمة الفعالة في محيطه، فكانت الندوات التثقيفية والنشاطات الاجتماعية والإنسانية والتربوية، مما جعل هذه الجمعية رائدةً في مجال العمل الإنمائي في لبنان.

لقد خطت جمعيتنا خطىً واسعة، باتجاه ترسيخ العمل المؤسساتي، حيث شرع الأعضاء المنتخبون في الهيئة الإدارية في وضع السياسات الكفيلة بتوسيع قاعدة المشاركة، لتشمل كل أعضاء الجمعية المنتسبين، من خلال

هيكلية تنظيمية واضحة يساهم فيها كل حسب اختصاصه وقدرته على العطاء، علماً بأن المستفيدين من مؤسسة الحريري يشكلون معيناً لا ينضب من الاختصاصات والكفاءات.

فالهيئة الإدارية المنتخبة من القاعدة، تخطط وتقرر المشاريع المقترحة من الهيئات المحلية في المحافظات، والهيئات المحلية تقترح مشاريعها وفق حاجات المنطقة التي تنتمي إليها، وتنظم أيضاً شؤون اللجان التخصصية في المنطقة المعنية.

إن نظرةً سريعة على نشاطات الجمعية في العام الماضي وحتى تاريخه تبرز مدى قدرة الجمعيات، لو أرادت، على المساهمة في البناء والإنماء.

ومن هذا المنبر نوجه جزيل الشكر إلى كل أعضاء الهيئة الإدارية والهيئات المحلية واللجان التخصصية لما يبذلونه من عطاء وتضحيات في سبيل رفعة شأن مجتمعهم من خلال رؤيا مستقبلية تلتقي والرؤيا الشمولية لتيار رفيق الحريري.

التقديم لكلمة رئيس الجمعية

رجل آمن بما يؤمن به رفيق الحريري.

رجل آمن بأن العمل المؤسساتي لا يبدأ من فوق بل من القاعدة.

حمل مع مجموعة من المؤمنين بنهج رفيق الحريري، رسالةً إلى كل المخلصين، ليؤسس معهم جمعية متخرجي مؤسسة الحريري.

بلال حمد ابن بيروت العتيقة، أرادها جمعيةً وطنيةً جامعة، جمعيةً بحجم طموحات الشباب، لا تقف عند الاعتبارات الضيقة.

أرادها جمعية لكل لبنان، فكما كان يرفض أن تكون هذه الجمعية لبيروت وحدها، كان يرفض أن تكون الجمعية دون بيروت. هذا هو رئيس جمعيتنا، هذا هو بلال حمد الذي لم يوفر وقتاً ولا ذاتاً لتحقيق أهداف جمعية متخرجي مؤسسة الحريري، فليتفضل.

كلمة رئيس الجمعية
الدكتور بلال حمد

دولة الرئيس رفيق الحريري ممثلاً بمعالي الوزير بشارة مرهج

صاحب السماحة مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ الدكتور محمد رشيد قباني

أصحاب المعالي والسعادة

حضرة مدير عام مؤسسة الحريري

حضرات السادة رئيس وأعضاء المجلس البلدي لمدينة بيروت

حضرات النقباء والسادة ممثلي الأحزاب والجمعيات والمؤسسات الإعلامية

إخواني وأصدقائي أعضاء جمعية متخرجي مؤسسة الحريري

أيها الحفل الكريم،

أبدأ كلامي بتوجيه التهنئة باسم جمعية متخرجي مؤسسة الحريري إلى الشعب اللبناني بمناسبة تحرير الجنوب والبقاع الغربي من نير الاحتلال الإسرائيلي وأطلب من الجميع الوقوف دقيقة صمت إجلالاً وحداداً على أرواح الشهداء الذين سقوا التراب بدمائهم...

أيها السادة الكرام،

إنه مؤتمرنا الإنمائي الرابع بعد الزراعة والبيئة والصحة في البقاع في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٩٩، والصحة والمياه في عكار في ١٦ نيسان ٢٠٠٠،

والتربية في البقاع في ١٤ أيار ٢٠٠٠. بهذه المؤتمرات نحاول جاهدين أن نرتقي بعملنا إلى بعض ما طمحنا إليه عندما جلسنا عشرين مؤسساً مع دولة الرئيس الحريري منذ أكثر منذ خمس سنوات ووعدناه أننا بسلاحي العلم والأخلاق سننتزع دوراً لنا في مسيرة الإنماء والإعمار... والطموح مضنٍ ومرهق وبناء المؤسسات الثقافية التطوعية لا يكون بالشعارات والتواشيح بل بالكد وشحذ الهمم والمتابعة وتوزيع المسؤوليات وانتهاج العمل الديمقراطي والاتكال على عمل الجماعة... لقد ناهز عدد أعضاء الجمعية الألفين وستماية وخمسين وأصبح لنا في كل محافظة مركزاً مع هيئة محلية ولجان تخصصية ومراكز تدريب على المعلوماتية والتكنولوجيا وتنوعت وتتنوع نشاطاتنا من مؤتمرات إلى معارض تربوية وحرفية وندوات علمية وثقافية وبيئية ونشاطات إنمائية واجتماعية... ويكاد لا يمر أسبوع واحد إلا وتكون الجمعية قد قامت بنشاط واحد على الأقل... هكذا أردناها ونحن أيها السادة ما زلنا في أول الطريق...

ونعود إلى موضوع مؤتمرنا اليوم وهو عن بلدية بيروت وهمومها وشجونها... ولنقرأ معاً في المرسوم الاشتراعي رقم ١١٨ الصادر في ٣٠ حزيران سنة ١٩٧٧. تنص المادة الأولى أن البلدية هي إدارة محلية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري. أما المادة السابعة والستون فتنص: «يتولى السلطة التنفيذية في البلدية رئيس المجلس البلدي وفي بلدية بيروت يتولاها المحافظ»!!.

أي أن سلطة المجلس البلدي لبلدية العاصمة هي وبخلاف سائر بلديات لبنان سلطة تقريرية، أما السلطة التنفيذية فهي ملك المحافظ!! وهذا مخالف لأحكام النظام الذي خرجنا به وخرج بنا من أتون الحرب اللبنانية ومخالف للكثير من الأمور التي ترتكز عليها الأنظمة الديمقراطية... يتكلم نظام الطائف تحت باب اللامركزية الإدارية عن تعزيز المجالس المحلية وتحويل أكبر عدد من المهام والمسؤوليات من السلطة المركزية إلى السلطة المحلية في إطار وحدة الأرض والشعب والمؤسسات... ويتحدث عن

تعزيز موارد البلديات من أجل تحقيق أهداف اللامركزية الإدارية وتعزيز ديمقراطية الحكم المحلي...

فهل نمارس الديمقراطية باعتماد اللامركزية ونظام الإدارة المحلية في تسيير مرافق الدولة في مدن وقرى لبنان كلها ونمارس نظاماً سياسياً استبدادياً في العاصمة نضع فيه الجهاز الإداري بقبضة سلطة مركزية غير منتخبة تسيّر أمور العاصمة؟!...

وأين احترامنا للعملية الانتخابية التي تستجيب لحرية البيروتيين في اختيار هيئاتهم وممثليهم الأقدر على معرفة حاجاتهم ومتطلباتهم الخدماتية والإنمائية؟!...

واستطراداً، هل يعتبر النظام الإداري المعمول به حالياً أن البيروتيين قاصرون، وأن من اختاروهم انتخاباً تجلى دائماً بأبهى صور الوطنية واللاطائفية لا يتمتعون بالكفاءة والمناقبية لتحمّل المسؤولية الإدارية؟!...

كلا أيها السادة فبيروتكم أم الشرائع قلب لبنان لهي جديرة باحترام حريتها وخياراتها... بيروت العاصمة العربية التي خضعت لأعنف وأشرس حصار صهيوني بربري، واليوم تصادف ذكرى قصفها وتدمير مدينتها الرياضية... بيروت التي حاول العدو أن يدنسها فانطلقت فيها ومنها المقاومة الوطنية... بيروت التي ناضلت على مر التاريخ من أجل الحق والحرية... بيروت التي جاهدت ضد الاستعمار وقدّمت المقاصل والشهداء وتضامنت مع كل حركة تحرر عربية وعالمية وثارت وتظاهرت لكل أنين طفل عربي... بيروت الطريق الجديدة والمزرعة ورأس النبع والبسطة والأشرفية والمدوّر، بيروت المصيطبة ورأس بيروت والصيفي، بيروت زقاق البلاط والباشورة وعين المريسة والرميل، بيروت جديرة بقلب تلك المعادلة غير الديمقراطية...

أيها الحفل الكريم،

مؤتمرنا اليوم سيتضمن ثلاثة محاور: الواقع البيئي، والتنظيم العمراني، وواقع البلدية بين التشريع والتنفيذ، والمشاركون معنا هم من خيرة وأكفأ

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

الشباب الذين لبّوا نداء الجمعية للمشاركة في مؤتمرها الأول لإنماء بيروت وهم معالي الأستاذ أكرم شهيب، والأساتذة رلى العجوز والمهندس نجيب صعب في المحور الأول، والمهندس محمد قباني والدكتور وديع قنبر والمهندس أندريه بخعازي في المحور الثاني، ومعالي الدكتور بهيج طباره والمهندس الأستاذ عبد المنعم العريس والأستاذ شفيق السردوك في المحور الثالث... تحية لهم جميعاً...

وأخيراً أتوجه بالشكر والامتنان إلى شباب الجمعية الذين عملوا على تنظيم هذا المؤتمر وأخص بالذكر المهندس حمدي سلهب والدكتور محمد عكاوي... وتحية إلى مؤسسة رفيق الحريري التي زرعت في نفوس هؤلاء الشباب نزعة الارتقاء ورعشة الانعتاق إلى تقديم أسخى الجهد وأسمى الوفاء لمجتمعاتهم ووطنهم... وتحية إلى رفيق الحريري الأب والأخ والصديق لعشرات الآلاف من شباب لبنان والذي كان وفياً لبيروت التي حضنته وأعطته فحمل همها في قلبه وعلى كفه وأعطاها جهداً وعرقاً وبذلاً سخياً... وتحية إلى بيروت التي حضنت الجميع، بيروت الوفية والمخلصة لمن يعمل من أجلها... والتحية الأخيرة إلى كل من يعمل بإخلاص من أجل مستقبل أفضل للبنان...

شكراً رفيق الحريري عاشت جمعيتك عشتم جميعاً

عاش لبنان.

التقديم لكلمة صاحب الرعاية

صاحب تصميم ورؤيا. آمن بالحاضر وراهن على المستقبل. زرع جهداً وتضحيات وحصّد نجاحاً ووفاء.

حمل وطنه الصغير في المساحة والكبير في العنفوان، في قلبه وعقله، وجعلَهُ شُغلَه الشاغلْ. أعطاه حباً ودعماً وإخلاصاً ووقتاً.

أدرك أن ما من تطور لأمة إلا من خلال تطور أبنائها. فقدم للشباب اللبناني فرصة العمر للتسلح بالعلمِ والمعرفة بكرامة. فنهل هؤلاء من أرقى الجامعات الوطنية والعالمية.

رجل إعمار بدون منازع. عمِل جاهداً لمحو بصمات البشاعة. لم ينتظر حتى تضع الحرب أوزارها بل رمَّم واستصلح وأعاد بناء ما تهدّم.

ذو فكر متطور خلاّق. أعاد موقع لبنان إلى الخارطة الدولية. ساهم في وضع الأسس لإعادة الوجه الحضاري للوطن، ولم يغب عنه المحافظة على الأصالة والتراث. رجل وطني ينتمي إلى كل الوطن. إنه ابن الجنوب، إنه ابن بيروت، إنه ابن لبنان البار. صاحب الرعاية، دولة الرئيس الشيخ رفيق الحريري.

حضرة ممثل صاحب الرعاية معالي الأستاذ بشارة مرهج نرحب بك ضيفاً كريماً فتفضل.

كلمة راعي المؤتمر
دولة الرئيس رفيق الحريري
ممثلاً بمعالي الأستاذ بشارة مرهج

أيها الزملاء
الحضور الكرام، أعضاء المؤتمر
أيها الخريجون
أخي د. بلال حمد

كلّفني دولة الرئيس رفيق الحريري أن أنوب عنه في إلقاء كلمته في مفتتح هذا المؤتمر الذي نقدر نحن في كتلة القرار الوطني كما الجميع، لجمعية متخرجي مؤسسة الحريري تفكيرها فيه ودعوتها إليه.

يجمع الموضوع الذي يتعاطى معه هذا المؤتمر مجمل الاهتمامات المعاصرة المعروفة تحت مفهوم «الحكم الصالح». وقد حَضَرْنا مؤتمراً، أنا ورئيس بلدية بيروت، يتحدث عن الحكم الصالح وكان له أهمية قصوى في معرفة الأفكار المعاصرة لإدارة البلديات والإدارة اللامركزية بشكل عام. وقد كان واضحاً أن اللامركزية الإدارية هي سمة العصر وأن المجلس البلدي يجب أن يكون قابضاً على سلطاته، وقادراً على اتخاذ القرار وتنفيذه، وهذه هي الحكمة الأساسية من ذاك المؤتمر.

هذه الاهتمامات المعاصرة المعروفة تحت مفهوم «الحكم الصالح» تتناول قضايا البيئة والمحيط وقضايا التنظيم المدني والعمراني وقضايا الإدارة الذاتية. والواقع أن المشكلات التي تعاني منها العاصمة والمدن والبلدات

اللبنانية الأخرى لا تتجاوز هذه الموضوعات التي لم تكن تلقى عناية كبرى من المسؤولين والإداريين قبل الحرب، ثم إنها تفاقمت إلى درجة الانفجار أثناء النزاع الداخلي الطويل كما يعلم الجميع، وما تزال.

مشكلات كثيرة تراوح مكانها بعد انقضاء حوالى العقد من السنين على انتهاء الحرب. ويريد بعض المعنيين بالموضوع المديني أو الحضاري وضع قدر كبير من المسؤولية في الموضوعين البيئي والعمراني على كاهل المواطنين أو بعض الفئات منهم، لكننا نعلم جميعاً أن النجاح في إدارة أي مشروع هو السبب الرئيسي لنجاح المشروع كله. ولا شك أن المواطن الذي يخالف القانون يتحمل مسؤولية عمله. لكن المسؤولية في العمل الإداري العام لا تقع على عاتق المواطن الذي يسارع البعض إلى اتهامه بقلة الوعي أو بحب تخطي القانون. بيد أن ما تشكو منه العاصمة يتجاوز وعي المواطن والتنظيم الإداري فعلاً. ما نشكو منه جميعاً في الموضوع البلدي يتعلق بالتشريع وبالقانون، ويتعلق بالسياسة كما يتعلق بمفهومنا للتسيير الذاتي والإدارة المحلية المعاصرة. لقد أجريت انتخابات بلدية في العام ١٩٩٨ من أجل إشراك الناس في تدبير شؤون مدنهم وقراهم، ومن أجل أن يشعر المواطن أنه مسؤول عن تسيير القضايا المتصلة به مباشرة في الموضوعات الصحية والاجتماعية والعمرانية إن من حيث التفكير والتخطيط أو من حيث التنفيذ. لكن الذي حدث أن الأمور وفي بيروت بالذات ظلت تدار بمركزية شديدة تتجاوز في كثير من الأحيان ما يطالب به القانون. فبلدية بيروت المنتخبة بالتوافق وبالاقتراع المباشر لا تملك من الإمكانات والقدرة على التفكير والتصرف والعمل حسب الرؤيا التي تراها أكثر من المجالس البلدية السابقة التي كانت تعين بتوافق من نوع آخر قبل الحرب. لذلك يبدو لنا أن جزءاً كبيراً من الموضوع البيئي والآخر العمراني يمكن أن يأخذ طريقه إلى الحل لو روعيت الأبعاد الحديثة للإدارة الحضارية الشاملة.

أيها الأخوة

نهوض بيروت وعمران بيروت وقدرة بيروت على الانفتاح والاستقطاب والعودة للمجالين العربي والعالمي، كل ذلك متعلق بنا نحن في بيروت،

متعلق بقدرتنا على التصدي للمسائل الأساسية المتصلة بالبيئة والتنظيم، ومتعلق بقدرتنا على تطوير القوانين من أجل التقدم وإطلاق حركة الناس، ومتعلق قبل ذلك وبعده برؤيتنا لدور بيروت ولموقعها على مساحة الوطن وعلى مساحة الوطن العربي والعالم. نحن لا تنقصنا الإمكانيات، كما لا ينقصنا التخطيط والخيال من أجل التطوير. ما ينقصنا الإرادة الحازمة على أن نقدم على أخذ أمور مدينتنا بأيدينا والتصرف باعتبارنا مسؤولين عن حاضر بيروت ومستقبلها.

نحن اليوم أمام فرصتين من أجل بيروت ومن أجل لبنان، الفرصة التي أتاحها لنا تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي، والفرصة التي تتيحها لنا الانتخابات النيابية القريبة. الفرصة الأولى تعني أن الأمور مهما بلغت من الصعوبة والعسر فإن إرادة المؤمنين بحريتهم وبوطنهم كفيلة بالتغلب عليها. والفرصة الثانية تعني أنه يتوقف علينا، وعلى إرادتنا وعلى وعينا وعلى أصواتنا أن تنهض بيروت نهضتها الثانية بعد ما شهدته من إعمار وانطلاق في السنوات الماضية.

أيها الأخوة الأعزاء، هذه هي بيروت درة الشرق ودرة المتوسط وموئل الشرفاء والأحرار وبيئة الإعمار والإزدهار. وها هو اليوم مؤتمركم هذا يضع النقاط على الحروف في المشكلات التي تعاني منها بيروت وفي الحلول التي تقتضيها تلك المشكلات. لقد قامت بلديتكم في العامين الماضيين بما استطاعت وأكثر، رغم التضييق والتشديد والإنكار والاقتصار. فاقرأوا التجربة وجددوها وطوروها.

نحن معكم ولكم من أجل بيروت التي وضعنا نصب أعيننا منذ العام ١٩٨٢، أن نكون وأهلها دائماً معاً في السراء والضراء، وقد كانت كريمة معنا بما لا يقاس. وسنبقى أمناء لبيروت العاصمة وبيروت الرسالة وبيروت المستقبل.

عاشت بيروت

عشتم وعاش لبنان.

المحور الأول

الواقع البيئي في بيروت

رئيس الجلسة

معالي الأستاذ أكرم شهيب

محاضرة الأستاذة رولا العجوز
عضو مجلس بلدية بيروت

مما لا شك فيه أن البيئة اللبنانية قد تأثرت تأثراً بالغاً ومباشراً خلال الفترة الممتدة بين ١٩٧٥ و ١٩٩٠، سواء بسبب الحروب الداخلية أو الاعتداءات الإسرائيلية. وأدى غياب السلطة المركزية إلى تفشي الأعمال غير المشروعة، كإنشاء الأبنية دون ترخيص واحتلال المشاعات وقطع الأشجار واستيراد النفايات السامة وتغيير وجهة استعمال الأراضي، مما أدى إلى تدمير للبيئة الطبيعية، وهل هناك داع للتذكير بما حل بحرج بيروت؟

إن المدينة ما زالت تعتبر مركزاً لتحسين عيش الفرد، ومكاناً للفرص السانحة التي لا تتوافر في الأرياف، فهي الوظيفة والمدرسة والمستشفى والأمل بالمستقبل.

نصف سكان العالم سيقطنون المدن خلال العقود المقبلة رغم التلوث والضغط التعرض للمخاطر. كذلك، فإن التخطيط المدني السليم، وإدارة الخدمات العامة بشكل جيد قد يؤدي إلى خفض النفقات في مجال الصحة والنقل وسائر الخدمات.

فإن الإدارة البيئية السليمة تشمل كل المستويات بدءاً بالتخطيط الإقليمي والعمراني مروراً بتصميم المباني وإنشائها وانتهاء بالنشاط البشري.

وتعتبر وسائل النقل من أهم مسببات التلوث في المدن، لذلك فإن من المهم زرع الأشجار على جوانب الطرق وفي الوسطيات وفي الأماكن العامة،

فهي تضفي جمالاً وراحة للنفس والبصر وتنقي الهواء من نسبة كبيرة من الغبار والجسيمات المعلقة به.

وتمتص الأشجار الغازات السامة وثاني أوكسيد الكربون، وأكاسيد النيتروجين وأول أوكسيد الكبريت، كذلك فإن الأشجار تخفض الضجيج الذي تتعرض له المناطق السكنية في المدن، لذلك فإن الأشجار تعتمد في بلدان كثيرة كحواجز للصوت على الطرقات العامة وفي الأماكن التي يكثر فيها الضجيج.

إن السيارات مسؤولة عن معظم التلوث الجوي الذي تشهده أجواء بيروت حيث يعيش أكثر من ثلث سكان لبنان. وحسب آخر الإحصائيات، فإن هناك ٣٥٠ سيارة لكل ألف مواطن وتزيد نسبة السيارات التي تزيد أعمارها على ١٠ سنوات ثمانين بالمائة مما يزيد من استهلاك البنزين، ويرفع من معدلات التلوث سواء بالنسبة للرصاص أو لثاني أوكسيد الكربون الذي يسمح بـ ١٠ ملغ منه بالمتر المكعب الواحد فقط.

هذا عدا عن الفلتان الحاصل في استيراد محركات الديزل التي تستعملها أكثر من ٢٠ ألف سيارة في لبنان، مما يعتبر خرقاً واضحاً للقانون رقم ٦٨١٠ الصادر عام ١٩٦١ والقاضي بمنع استعمال المازوت كوقود للسيارات، واستثنى فقط شاحنات الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي التي يتعذر استبدال محركاتها.

في بيروت أيها الأخوة وعلى مساحة ضيقة يسير أكثر من نصف مليون سيارة، وهذا من أعلى الكثافات في العالم، ويزيد الازدحام من خطورة التلوث، فحركة السيارات تخلق تيارات هوائية تبدد الغازات الملوثة في حين يؤدي دوران الآلاف من محركات السيارات المتوقفة، أو السائرة ببطء إلى تجمع الغازات الملوثة في أجواء نقاط العبور، تطال بسمومها السكان والمشاة وشرطة السير والسائقين أنفسهم.

وهنا أيها الأخوة يطرح سؤال قد يكون بريئاً في مظهره خبيثاً في

مضمونه... ماذا فعلت بلدية بيروت تجاه هذا الوضع، أين التشجير؟ وأين الحدائق، وهل هناك حدائق في بيروت؟ وما هو مخطط البلدية في هذا الشأن؟

لقد ورثنا كمجلس بلدية، مدينة نمت فيها الأبنية وغابات الإسمنت مطيحة بالمساحات الخضراء والحدائق الغنّاء، التي لم تخلُ منها بيوت بيروت العتيقة.. كانت الشجرة نديمة البيروتي وأنيسته.. فلما ضاقت الدنيا وفرغت الجيوب وباع الناس أملاكهم، انطلقت كالشياطين من معاقلها أعمدة الإسمنت تأكل الخضار في مدينتنا.. ولم يتبق لبيروت سوى ٢٩ حديقة مساحاتها الإجمالية ١٤٠٠٠٠م^2.

لسنا في مجال مقارنة مساحة بيروت بغيرها من مدن العالم، فبيروت لا تتعدى مساحتها (١٦ ـ ١٨)كلم^2 وبالتالي فإنه يبدو من المستحيل أن نطبق النسب العالمية للمساحات الخضراء في بيروت. إن مجلس بلدية بيروت لم يكتف بلعن الظلام بل يحاول أن يشعل بدل الشمعة شموعاً.

فسبب ضآلة الإمكانات المتاحة لدى بلدية بيروت، توجهنا في لجنة الحدائق العامة إلى القطاع الخاص وإلى الاستعانة بالخبرات الخارجية فتوصلنا إلى إعداد مخطط توجيهي لتخضير المدينة مقسم إلى ثلاثة مراحل:

* المرحلة الأولى: وهي سهلة التنفيذ وتشمل زراعة الوسطيات وجوانب الطرقات، وتزيين الجسور، وتحديث الحدائق الموجودة حالياً وزراعة الفضلات البلدية بمساهمة القطاع الأهلي.

* المرحلة الثانية: تحديث دائرة الحدائق في البلدية وتعزيزها بشرياً ومادياً ورفدها بكل الإمكانات الضرورية لقيامها بعملها لتواكب مخططات ومشاريع المجلس البلدي.

* أما المرحلة الثالثة: فتتطلب جهوداً من قطاعات المجتمع الأهلي للقيام بالضغوط اللازمة لاستصدار قوانين وتشريعات تمنع بل وتزيل الاعتداءات الواقعة حالياً على طول الواجهة البحرية لبيروت، لأنه لا يجوز

أن تحجب زرقة البحر عن عيون أهل بيروت وتعمل على تحويل الواجهة البحرية إلى متنزهات عامة.

كذلك دعم البلدية في توجهاتها لاستملاك مزيد من الأراضي لتزيد من المساحات الخضراء.

وكذلك فإني أدعو من على هذا المنبر جميع أولئك الذين يوجهون سهامهم نحو البلدية أن يعملوا معنا لمطالبة الدولة بأن تحافظ على أملاكها والأراضي البور التي تمتلكها في بيروت، كأراضي السكك الحديد على طريق النهر، وأرض ملعب النهضة بالمنارة وعدم تحويل تلك الأراضي إلى مبان وقلاع إسمنتية رحمة بالبيئة وبالخضار وبحقوق أهل بيروت في مدينتهم.

لقد بادرنا إلى إعادة تأهيل الحدائق العامة وتزويدها بالألعاب وأوصت لجنة الحدائق التي لي شرف ترؤسها مع أخوة لي بالمجلس بشراء المزيد من الشجر لغرسه، وكذلك تحويل الأموال اللازمة لمجلس تنفيذ المشاريع الكبرى، لطرح زراعة وصيانة وري الوسطيات وجوانب الطرق. كذلك فإنه يسعدني إبلاغكم بقرب افتتاح الجزء الأول من حرج بيروت أكبر حديقة في بيروت، وقد قمنا منذ يومين بإعادة افتتاح حديقة مار نقولا بعد تأهيلها على نفقة القطاع الخاص، وقبلها حديقة اليسوعية.

وإن يسرني بهذه المناسبة أن أزف لحضرتكم بشرى قبول دولة الإمارات العربية المتحدة للمشروع الذي حملته إلى حاكم الدولة بشأن تمويل تأهيل حديقة الرملة البيضاء بمبلغ مليون دولار أميركي، وقد أبلغني السفير منذ أيام، بأن وفداً بلدياً سيحضر إلى بيروت ليقدم هذه المكرمة إلى مدينة بيروت وأهلها بل وإلى لبنان وأهله، فباسمكم أشكر سمو الشيخ زايد وحكومته الرشيدة.

أيها الأخوة والأخوات...

لا بد هنا من وقفة مع الضمير، وقد أمرنا الله تعالى بأن لا نكتم الشهادة...

إن الوفاء يقتضي التنويه بالجهود الجبارة الحثيثة لإعادة إعمار لبنان، عبر إعادة إعمار الاقتصاد والبنية التحتية، والتي قادها بنجاح أثار إعجاب العالم بأسره، القائد والرئيس مؤسس لبنان الحديث، دولة الرئيس رفيق الحريري الذي أصرّ على الأهمية القصوى للحفاظ على البيئة وعمل من أجل ذلك دون كلل أو ملل، فله كل الشكر والثناء والمحبة والسلام عليكم.

محاضرة المهندس نجيب صعب
بيروت: مشاكل البيئة في إطار بلدي

هل يمكن فصل المشاكل البيئية لمدينة بيروت عن المشاكل البيئية لكل لبنان، وهل يمكن حلها بمعزل عنها؟ وهل يصح أساساً فصل الوضع البيئي عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية عامة؟ المعالجات الموضعية للمشاكل البيئية الكبرى تبقى إسعافات أولية، ما لم ترتبط بسياسة بيئية وطنية متكاملة، يجري تنفيذ الحلول على أساسها. غير أن الإسعافات الأولية ضرورية في بعض الأحيان لحل مشاكل بيئية طارئة، في غياب سياسة بيئية وطنية، شرط ألا نتوهم أنها تغنينا عن تطوير السياسات والبرامج المتكاملة. فأحد أبرز أسباب معضلاتنا البيئية أن الإسعافات الأولية أصبحت هي القاعدة ضمن مجموعة من المشاريع والبرامج الانتقائية التي لا تحكمها خطة عمل وجدول أولويات.

ولكن هذا لا يعني إطلاقاً أن على بيروت أن تقف متفرجة في انتظار هبوط البرامج. فلبيروت، العاصمة وصاحبة الوزن السياسي والاقتصادي الكبير، دور رئيسي في تطوير السياسات الوطنية، ومنها السياسة البيئية. وعلى خط موازٍ لهذا الدور السياسي، يستطيع المجتمع المحلي، بقيادة البلدية، إطلاق مجموعة من التدابير الموضعية، التي تشكل إسعافات أولية ضرورية لتخفيف الاحتقان البيئي، كما قد تخدم كنموذج تجريبي لبرامج يمكن تعميمها على المستوى الوطني.

برنامج بيئي وطني

ولأنه لا يمكن حل مشكلات بيروت البيئية بمعزل عن السياسة الوطنية البيئية، على بيروت السياسية أن تعمل على إقرار برنامج بيئي وطني قابل للتطبيق، يقوم على الخطوات الآتية:

- تنظيم وزارة البيئة وتفعيلها، واستكمال أجهزتها بالكفاءات، حتى تصبح قادرة على إدارة القضايا الآتية: السياسات البيئية والتخطيط الاستراتيجي، التشريعات والقوانين، الصناعة وحماية المستهلك، النفايات، العلاقات الدولية بما فيها المعاهدات والمنظمات، الضجيج والسير، الماء والزراعة، المواد الكيميائية والمشعة، الهواء والطاقة، الإعلام والتوعية.

- إنشاء المجلس الأعلى للبيئة برئاسة رئيس الحكومة، كهيئة سياسية مكلفة مهمة التنسيق البيئي بين الوزارات والإدارات المختلفة، ومخولة اتخاذ قرارات ملزمة.

- تشكيل هيئة طوارىء بيئية من أبرز الاختصاصيين والعاملين في شؤون البيئة، تكون مهمتها أن تنجز خلال ثلاثة شهور مسحاً لجميع المشاريع والبرامج البيئية التي حصلت على تمويل دولي أو خارجي أو محلي، لتقييم نتائجها ومراحل تنفيذها وتقرير إمكانيات الاستفادة منها، والتأكد من عدم التكرار. كما تحدد الهيئة الأولويات البيئية التي يجب معالجتها خلال ١٢ شهراً، لتخفيف حدة التدهور إلى حين بدء تنفيذ برامج الإدارة البيئية المتكاملة وظهور نتائجها.

- إنشاء الهيئة الوطنية لحماية البيئة، كجهاز متخصص مهمته وضع الخطط والدراسات العلمية البيئية، لتكون أساساً يستند عليه أصحاب القرار. ولا بد من تخصيص ميزانية كافية لهذه الهيئة كي تقوم بعملها العلمي بالتعاون مع المجلس الوطني للبحوث العلمية والجامعات والشركات والمنظمات المتخصصة. ومن مهمات الهيئة تنسيق ومراقبة المشاريع ذات التمويل الدولي.

- إعتماد سياسة وطنية للبيئة تضع أهدافاً محددة تتيح إجراء المحاسبة وتحديد مواقع النجاح والفشل خلال فترة زمنية معينة.

- إنشاء أجهزة بيئية في البلديات لتنظيم العمل البيئي على المستوى المحلي وإدارته.

وفي التفاصيل، يستتبع إقرار البرنامج البيئي الوطني خطة عمل تشمل المسائل التالية: تنظيم المدن والشواطىء، تلوث الهواء، ترشيد استخدام مصادر الطاقة وتعميم استخدامات الطاقة المتجددة، معالجة تلوث المياه وتأمينها للجميع بتطوير مصادرها، الزراعة والغابات، بما فيها وضع معايير لاستخدام المبيدات والهورمونات وتشجيع الزراعة العضوية والتحريج، وإقامة نظام متكامل للعناية بالغابات وحمايتها من الحرائق، معالجة النفايات ضمن خطة وطنية تعتمد الإدارة المتكاملة، يتولاها اختصاصيون ذوو خبرة، حتى لا نبقى حقل تجارب، تحديد معايير قياسية لبيئة العمل تحمي العمال من التلوث والأمراض المهنية كما تحمي المحيط السكني من الآثار الضارة والمزعجة للمنشآت المجاورة، تعزيز برامج التربية البيئية في المدارس وإطلاق برنامج للإعلام البيئي يرتكز إلى الأصول المتعارف عليها في علم الإعلان والعلاقات العامة لإحداث تغيير سلوكي إيجابي في مواقف الجمهور البيئية.

أولويات وتدابير بلدية

في انتظار أن تنجح بيروت السياسية في دعم إقرار هذه المبادىء والسياسات والبرامج الوطنية، تستطيع بيروت البلدية والأهلية العمل على أولويات محلية، قد يكون لها في بعضها سلطة التنفيذ، وفي معظمها سلطة الضغط فقط، لارتباطها بقرارات إدارات أخرى. ومن هذه الأولويات:

- إدخال المفاهيم البيئية العصرية إلى بلدية بيروت وإنشاء دوائر متخصصة فيها، قادرة على القيام بدور التخطيط والتوجيه والإشراف في الشؤون البيئية. وهذا يعني توسيع اهتمام البلدية إلى قضايا مثل تلوث الهواء والضجيج وإدارة النفايات والتوعية، وتحديث دوائر البلدية وتدريب الموظفين

على الإشراف والرقابة. فلا يجوز أن يبقى المقاولون متقدمين فنياً على هيئات التخطيط والإشراف.

- إلزام جميع المنشآت القائمة على الشاطىء معالجة نفاياتها الصلبة والسائلة، وخاصة إقامة أنظمة لتكرير مياه المجاري وعدم تصريفها في البحر مباشرةً. وهذا التدبير فوري وإجباري ولا يمكن أن ينتظر أي برنامج آخر لمعالجة مياه الصرف الصحي.

- مسح المصانع والمشاغل والورش، بما فيها محطات المحروقات وورش السيارات والصناعات الصغيرة وأسواق الخضر، وتحديد نوعية مخلفاتها وأثرها على المحيط، ووضع برنامج توجيهي مرحلي لتخفيف ضررها تمهيداً لمنعه. وإنشاء دائرة استشارية في البلدية لوضع معايير للإنتاج النظيف وتوجيه الصناعات في هذا الاتجاه.

- إحصاء الأراضي الشاغرة في بيروت، ودراسة إمكانيات وضع اليد بالاستملاك على قسم منها لتحويلها إلى مساحات خضراء وحدائق عامة. وتحويل جميع فضلات الأراضي المستملكة للطرقات وغيرها وغير الصالحة للبناء إلى مساحات عامة خضراء.

- تشجيع إنشاء حدائق على سطوح البنايات، عن طريق ربط إعطاء أي ترخيص لطابق إضافي بشرط أن يتم تخصيص نصف مساحته على الأقل لحديقة مفتوحة، وفق مواصفات محددة. ويسقط الترخيص ويهدم البناء الإضافي إذا لم تعد حديقة السطح قائمة. وهذا يتيح متنفساً عمودياً أخضر لمناطق مدينية مكتظة تفتقر كلياً إلى المساحات الأفقية الشاغرة. وفي حدائق السطوح في مدينة جنيف نموذج ناجح لهذا التدبير، كما أن تجربة السطوح الخضراء على تقاطع صوفيل في بيروت نموذج آخر ناجح.

- إنشاء محطات ثابتة لقياس نوعية الهواء، خاصة في المناطق الأشد تعرضاً للتلوث الناتج عن الصناعة أو السير، وذلك بالتعاون بين البلدية والجامعات القائمة في نطاقها.

- إقامة مواقف عمودية للسيارات وإنشاء مواقف تحت بعض الساحات العامة.

- تحديث وسائل النقل العام وتشجيع استخدامها لتوفير استهلاك الطاقة المتزايد وتخفيف التلوث الناتج من استعمالات النقل الفردي. وقد تقوم البلدية بحملات ترويج للنقل العام بالاشتراك مع شركات المواصلات، كتوزيع بطاقات مجانية، وإعطاء الموظفين بطاقات نقل عام عوضاً عن بدل النقل النقدي. وتجربة منع وسائل النقل الخاصة في بعض شوارع بيروت يوماً في الشهر.

- ترشيد استخدام الطاقة في الأماكن الخاصة والعامة، وإعطاء دعم لبرامج تقليل خسارة الحرارة في الأبنية، التي تتضمن عزل الجدران والشبابيك والسطوح واستخدام مواد بناء فعالة حرارياً، وإصدار تعليمات توجيهية بالمواد الصالحة حرارياً وأساليب البناء الأكثر توفيراً للطاقة.

- دعم استخدام الطاقة الشمسية لتسخين المياه في الأماكن العامة والخاصة مع تنظيم تركيب اللاقطات على السطوح.

- ترشيد استخدام المياه في الأماكن العامة والخاصة، عن طريق حملات توعية وإرشاد، وتشجيع استخدام الأدوات الصحية التي تستهلك كميات أقل من الماء.

- تخفيف كمية النفايات من المصدر، وتشجيع إعادة الاستخدام وإعادة التصنيع، وذلك عن طريق تدابير ضريبية وعملية مناسبة. والهدف تخفيف حجم النفايات المنزلية في بيروت بنسبة ٣٠ في المئة خلال خمس سنوات. ويمكن البحث في تدابير مثل فرض رسم بلدي متحرك على النفايات يتناسب مع كميتها ونوعيتها.

- دراسة معالجة نفايات مسلخ بيروت عن طريق التخمير اللاهوائي، الذي يحولها إلى سماد عضوي للزراعة وينتج غاز الميثان الصالح للتدفئة وتوليد الطاقة.

- إقامة «حدائق» عامة لفرز النفايات في الأحياء، يرمي فيها السكان فضلاتهم القابلة لأعادة الاستعمال، أو الخطيرة مثل البطاريات وزيوت السيارات المستهلكة. وتكون زيارتها بمثابة نزهة للعائلة. وتبيع البلدية المواد المفروزة إلى مصانع التدوير.

- دعم البلدية لبرامج توعية بيئية لا منهجية في المدارس.

- إقامة متاحف ومراكز للحياة الطبيعية وعلوم البيئة في الأحياء، يتعرف فيها الأطفال والناس عامة على الطبيعة والبيئة. ولا بد من أن نجد في حرج بيروت أو منطقة سوليدير مكاناً ملائماً لمتحف مركزي للبيئة والطبيعة.

- إنشاء جوائز بلدية بيروت لأفضل الممارسات البيئية، لتشجيع المنشآت والأهالي على العمل البيئي، وتعطى إلى: فندق، مطعم، سوبر ماركت، مدرسة، شارع أو حي، بناية. ويتم الاختيار على أساس الالتزام بتدابير مثل: تخفيف التلوث، التدوير، تخفيف استهلاك الكهرباء والماء، التجميل.

يبقى أن المشكلتين البيئيتين الرئيسيتين في بيروت اليوم هما: أولاً، التنظيم المديني العشوائي بما أنتج من قلة المساحات الخضراء والحدائق والفسحات العامة، وثانياً، تلوث الهواء الناجم أساساً عن ازدحام الطرقات وعدم الالتزام بمعايير صالحة لنوعية الوقود ومستوى الانبعاثات المسموح من محركات وسائل النقل. الحل الجذري يكون عن طريق سياسة وطنية متكاملة، تشمل تحديد وجهة استعمال الأراضي والتخطيط المديني، ووضع تنظيم لوسائل النقل وشروط للوقود ومستوى الانبعاثات. وإلى أن يحصل هذا، على بلدية بيروت أن تكتفي بالإسعافات الأولية.

المحور الثاني

التنظيم العمراني في مدينة بيروت

رئيس الجلسة

المهندس محمد قباني

محاضرة الدكتور وديع قنبر
التخطيط والتصميم المديني في لبنان

مقدمة

إن عناصر البيئة المبنية للمدن في مختلف الحضارات ليس من فعل الصدف. إنها نتيجة اشتراك عدة عوامل أهمها المعطيات الطبيعية لموقع المدينة والواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للمجتمعات المعنية. إن البيئة العمرانية الناتجة عن هذه العوامل وتأثيرها على الواقع المعيشي للإنسان هو انعكاس مباشر وإلى حد كبير لأنظمة الدول والمجتمعات. إن الايديولوجيات الرأسمالية أو الاشتراكية أو التوتاليتارية للمجتمعات مثلاً يمكن قراءة مبادئها بوضوح من خلال تحليل البيئة العمرانية لمدن تلك المجتمعات. إن لبنان هو من الحالات البارزة حول هذا التأثير المتبادل بين الواقع الاجتماعي والسياسي للدولة والبيئة العمرانية المدينية التي يعيش فيها الإنسان في هذا الوطن. إن النظام السياسي المبني على الولاء العشائري للمواطن وما ينتج عنه من ضعف في الوعي والولاء الوطني هو من العوامل الأساسية التي أعاقت التخطيط والتنظيم البيئي والعمراني السليم للمدن والمناطق في لبنان.

لمحة تاريخية

يتمتع لبنان بموقع جغرافي وطبيعي مميز اجتذب استيطان عدة

حضارات وشعوب عبر التاريخ كالإغريق والرومان من العصور الكلاسيكية حيث آثار مبانيهم ومدنهم في مختلف مناطق لبنان ما زالت تشهد على روعة هندستهم وتخطيطهم المديني. التنظيم العمراني والعظمة الهندسية لمباني العهود الإسلامية في لبنان تشكل تراثاً معمارياً عالمياً. الصليبيون بنوا قلاعاً عسكرية تعتبر من الرموز المعمارية التاريخية المميزة. ثم في العصر الحديث ترك العثمانيون والفرنسيون بصماتهم الهندسية والعمرانية التي نفتخر اليوم بروعة مبانيها. ميراث تاريخي وهندسي غني مميز بهندسته وتنظيمه يقف اليوم بشكل مغاير لما يحيط به من بيئة عمرانية نشأت خلال السنوات الخمسين الماضية من استقلالنا. إن تشخيص المجال العمراني لمدينة بيروت مثلاً قد يوضح الملامح العامة التي تتصف بها بيئتنا العمرانية المدينية اليوم.

النمو المجالي لمدينة بيروت

إن مقارنة بسيطة للمجال البيئي العمراني من خلال صور جوية بين مدينة بيروت وبعض مدن العالم التي تنتمي إلى دول تختلف هيكليتها الاجتماعية والسياسية عن هيكلية نظامنا، قد يعطي صورة عامة عن واقع التنظيم والتخطيط العمراني للمدن في لبنان. إن مدينة باريس بهيكلية شوارعها العضوي القرن وسطي ومدينة سان فرنسيسكو بنظام شوارعها المتعامد من القرن التاسع عشر مثلاً تظهر إرادة قوية من التنظيم المديني الهندسي مقارنة مع صورة عشوائية لنفس عناصر البيئة المبنية في مدينة بيروت.

بالرغم من الموقع الطبيعي المميز لبيروت فقد بقيت حتى منتصف القرن التاسع عشر مدينة صغيرة ذات شوارع عضوية ومحاطة بسور لا تتعدى مساحتها العشرين هكتاراً. التوسع العمراني خارج السور لجهتي الشرق والغرب وعلى امتداد الشاطىء بدأ بعد منتصف القرن التاسع عشر مع بدء نشأة المباني العامة والمؤسسات خارج السور كالسراي الكبير عام ١٨٥٣ والجامعة الأميركية عام ١٨٦٦ لجهة الغرب ثم الجامعة اليسوعية عام ١٨٨٣

لجهة الشرق. كل هذه المباني لعبت دوراً رئيسياً في جذب وتوسع العمران المديني نحوها. الشريان الرئيسي الأول الذي تم تخطيطه وبناؤه هو طريق الشام عام ١٨٦٣ وقد ساهم هذا الشارع أيضاً في التوسع العمراني العضوي على جانبي هذا الشارع. السراي الصغير إلى الشرق من السور التاريخي للمدينة مع حديقة هندسية عام ١٨٨٣ أصبحت فيما بعد الساحة المدينية الرئيسية للمدينة وهي ساحة الشهداء. الحديقة السكنية الأولى نفذت في العهد العثماني أيضاً عام ١٩٠٧ بتصميم هندسي مميز كجزء من مدرسة الفنون والمهن إلى الغرب من السور والتي تشغلها حالياً كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية. خلال الانتداب الفرنسي ومن أجل ضرورات أمنية نشأت في بيروت ثكنات عسكرية في مواقع استراتيجية مختلفة من المدينة ربطت بينها شوارع طويلة بنيت عبر الأزقة والشوارع الملتوية الصغيرة، وأدت هذه الثكنات والشوارع إلى مرحلة جديدة من التوسع العمراني على طول هذه الشوارع، ولكن من غير أي تنظيم أو تخطيط هندسي. في العام ١٩٣٠ وتشبهاً بساحة النجمة وشارع الريفولي في باريس بنى الفرنسيون ساحة النجمة وشارع المعرض على أنقاض الأحياء السكنية التاريخية كي يصبح هذا الشارع الشريان الوحيد المنظم في لبنان حتى تاريخه. إذاً حتى نهاية العقد الثالث من القرن العشرين استمر التمدد العمراني لمدينة بيروت بدون أي مخطط أو تنظيم عام للمدينة فأصبحت كتلاً من المباني تمر عبرها الأزقة والشوارع العشوائية باستثناء الشوارع العسكرية الطويلة.

المخططات التوجيهية

إذاً في الوقت الذي صدق فيه أول مخطط توجيهي وتنظيمي للعاصمة في أوائل الستينيات كان الامتداد السكاني والعمراني غير المنظم قد غطى معظم مساحة بيروت الإدارية. المحاولات الأولى للتخطيط كانت قد بدأت خلال عهد الانتداب وكان أولها مخطط Danger عام ١٩٣٢ ثم مخطط Ecochard عام ١٩٤٤. تشابه المخططان في خطوطهما العامة التي اقترحت شق شوارع رئيسية تربط المناطق المختلفة ببعضها. هذه المخططات لم

تنفذ. خلال الأعوام الأولى من الاستقلال شهدت بيروت نمواً عمرانياً سريعاً أدى بسبب غياب تنظيم وتخطيط عام للمدينة إلى موجات جديدة من البناء العشوائي، والعامل المنظم الوحيد في تلك الفترة كان قانون البناء L.E 61 الصادر عام ١٩٤٠ الذي نص على شروط عامة حول التهوئة والإنارة الطبيعية للمباني من خلال شروط تراجع وارتفاعات هذه المباني. تلى ذلك عدة محاولات لإعداد مخططات توجيهية للعاصمة كان أهمها تقرير Eglie الذي أعاد تقييم مخطط Ecochard ثم المخطط التوجيهي في العام ١٩٥٤ الذي اقترح أيضاً إضافة عدة شوارع رئيسية للمدينة كما أدخل تقسيم المدينة إلى عشر مناطق ارتفاقية باستثمارات مختلفة في كل منطقة، وقد تم لاحقاً تنفيذ معظم شوارع هذا المخطط. في العام ١٩٦٢ بعثة «أرفد» وضعت تقريراً شاملاً للوضع الاجتماعي والاقتصادي والإداري في لبنان، وبدون إصدار اقتراحات تخطيطية لهذا التقرير. وأخيراً، المخطط التوجيهي العام لبيروت وضواحيها في العام ١٩٦٤ الذي كان من أهم عناصره أيضاً إدخال شبكة شوارع شاملة وقسمت الضواحي إلى عدة مناطق وفق استثمارات محددة للأراضي. في هذا الوقت أصبحت الحالة العمرانية البيئية العشوائية للمجال العام وعدم لحظ المساحات والخدمات العامة المختلفة في جميع المخططات قد تخطّت إمكانية إصلاحها بسبب الغياب الطويل لتنظيم هذه البيئة.

المديرية العامة للتنظيم المديني

في العام ١٩٥٩ أنشئت في وزارة الأشغال العامة المديرية العامة للتنظيم المديني في لبنان، كما أنشىء في العام ١٩٦٣ المجلس الأعلى للتنظيم المديني وقد عهد لهذه المديرية إعداد الأحكام العامة والخاصة من نصوص وتصاميم متعلقة بالتنظيم المديني وتصنيف المناطق وتنسيق تنفيذها.

الجدير ذكره هنا أن هذه المديرية ومجلسها الأعلى لم تضم في إدارتها أي اختصاصي في هندسة وتخطيط وتصميم المدن، والمجلس الأعلى تألف معظم أعضائه من مدارء عامين في مختلف وزارات الدولة. بعد مضي أكثر

من أربعين عاماً على إنشاء هذه المديرية صدر عنها دراسات ومخططات تنظيمية للعديد من المناطق والقرى إلا أن جميع هذه الدراسات لم تتجاوز موضوع استعمال الأراضي وتراجعات البناء وارتفاعاتها. جميع باقي العناصر التنظيمية المجالية والحجمية والبيئية والخدماتية التي تلحظ عادة في تصميم المدن وخاصة لمدينة بيروت بقيت خارج اعتبارات واهتمامات هذه الدراسات التي لم تشمل أكثر من ٢٠٪ أو أقل من أراضي الوطن، وبقي أكثر من ٨٠٪ من هذه الأراضي حتى الآن خارج التنظيم المرتجى وهي مصنفة بناءً لخرائط المديرية كمناطق غير منظمة.

فشل التخطيط والتنظيم المديني

بالرغم من تاريخ طويل وغني تعدى الستين عاماً من محاولات الدراسات والمخططات التوجيهية والخبراء واللجان والمؤسسات الحكومية، فإن البيئة المبنية وغير المبنية في لبنان ما زالت تعاني من حالة ضياع، ومدينة بيروت تعتبر مدينة مريضة عمرانياً وبيئياً حتى الأنظمة التخطيطية والشروط البيئية البسيطة التي صدرت قد تعرضت لانتهاكات ومخالفات متواصلة. إن غياب مخطط توجيهي وتنظيمي شامل ومفصل على مستوى الوطن أدى إلى ضعف كبير في حماية البيئة وفي تطبيق القوانين والأنظمة. إن هذا الوضع قد تفاقم بشكل خطير خلال سنوات الحرب الأهلية الأخيرة. مناطق عديدة في كسروان والمتن وعرمون وضواحي بيروت وصور على سبيل المثال، قد اجتاحتها حالات مروعة من الفوضى والاعتداءات على الطبيعة والبيئة يتساءل المرء حيالها عن إمكانية تطبيق أي نظام أو قانون حالياً يمكنه إصلاح ما تهدم. مناطق سكنية في عرمون وبعض مناطق صور حيث الأنظمة والاستثمار العام تسمح بناء ثلاث طوابق قد غطتها خلال سنوات الحرب ناطحات سحاب ضخمة. معظم الأراضي البحرية والشواطىء قد تشوهت بفعل بناء المجمعات الاستثمارية السياحية الكثيفة.

إن هذه الحالة المرضية، والفوضى العمرانية المدينية، هي ليست نتيجة

الوضع الأمني وغياب السلطة في الأعوام الماضية فقط، بل هي أيضاً نتيجة بعض العوامل والقوى الموجودة والمستمرة في نظامنا العام منذ الاستقلال. سنحاول هنا تبيان بعض هذه العوامل:

١ ـ الواقع الاجتماعي والسياسي

إن الحرب الأهلية كانت واحدة من حلقات الصراع المستمر بين الفئات والطوائف والمذاهب اللبنانية المختلفة. إن معظم التاريخ الاجتماعي والسياسي للبنان يمكن قراءته من خلال تاريخ هذه الطوائف والعشائر وهي تسعى لتأمين حماية مصالحها الخاصة. إن الإنسان في لبنان يؤمن دعمه النفسي والاجتماعي من خلال التفافه حول العائلة والعشيرة وولائه لزعيم قوي من عشيرته. هذا الواقع يفسر الضعف الكبير في الولاء الوطني والمدنية للمواطن (سمير خلف).

إن مبادىء وأسس التنظيم المديني والبيئي السليم قد شلّها الضعف في الوعي الوطني والسعي للولاء الشخصي السياسي. إن العديد من موظفي الدولة وخاصة الكبار منهم يدينون في الوصول إلى مراكزهم إلى مرجعيات سياسية أو مذهبية. هؤلاء المسؤولون الرسميون يتدخلون عند الحاجة لخدمة مرجعياتهم السياسية كرد للجميل في التغاضي عن بعض المخالفات أو في تعديل مخططات أو استعمال للأراضي بما يؤمن مصالح مرجعياتهم (سمير خلف). إن هذا الواقع لا يتوافق ومتطلبات وأسس مبادىء التنظيم العمراني والبيئي السليم في سبيل خدمة المصلحة العامة للمجتمع والدولة.

٢ ـ إهمال التصميم الهندسي للمدن

إن تاريخ التخطيط المديني في لبنان يمكن اعتباره إلى حد كبير تخطيط شبكات الشوارع فقط. إن جميع المخططات التوجيهية لبيروت كانت بشكل عام مرتكزة على تخطيط الشوارع وتقسيم المدينة إلى مناطق بناء مختلفة تؤدي فقط إلى فصل السكان وفق قواهم الشرائية والمادية. المشاريع العمرانية الحالية تشهد أيضاً المزيد من شق الشوارع وبناء الجسور والأنفاق

والتي بالرغم من أهميتها الكبيرة فهي تفقد قيمتها إن لم تكن جزءاً من مخطط تنظيمي شامل يعالج حاجات الإنسان المتعددة والمتشابكة من بيئية واجتماعية واقتصادية وصحية وترفيهية وغيرها. إن الشروط الدولية المتعلقة بتأمين هذه الحاجات والخدمات كالساحات العامة والحدائق والمساحات الخضراء وملاعب الأطفال وشوارع المشاة وتنظيم وتنسيق أحجام المباني وجماليات البيئة العمرانية وغيرها، كلها عناصر أساسية في التنظيم المدني، ولكن للأسف لم تكن يوماً من اعتبارات التنظيم المدني في لبنان.

٣ ـ غياب تخطيط النقل والمواصلات المدينية

إن المدن اللبنانية تشكو من مشاكل بيئية وتنظيمية أخرى تشهد عليها الازدحام الشديد للسيارات في معظم شوارع بيروت الرئيسية واجتياح هذه السيارات لمعظم المساحات العامة في المدن بما فيها أرصفة المشاة. إن عدد السيارات في لبنان قد ازداد من ٥١٠٠٠ سيارة في العام ١٩٦٠ إلى حوالى ١٨٠٠٠٠٠ سيارة حالياً أي بمعدل سيارة لكل شخصين بعد أن كان لكل ٣٣ شخصاً في العام ١٩٦٠. وتعتبر النسبة الحالية من ملكية السيارة الخاصة في لبنان من أعلى النسب في مدن العالم. إن نسبة ملكية السيارة الخاصة بالنسبة لعدد السكان في كوبنهاغن مثلاً المصنفة المدينة الصحية الأولى في العالم هي خمسة أشخاص لكل سيارة. إن بيروت الإدارية بمساحة ٢٠ كلم^2 تقريباً لها شبكة شوارع معبدة طولها ٤٠٠ كلم أي ما نسبته أكثر من ٢٥٪ من مساحة المدينة وهذه تعتبر نسبة جيدة لتأمين حركة مواصلات سليمة. إن مشكلة الازدحام إذاً هي ليست بسبب ضعف شبكة الشوارع التي شكلت الاهتمام الأول لجميع المخططات التوجيهية للعاصمة بل بسبب سوء إدارة هذه الشبكة. إلا أن المعنيين وللأسف يتجاهلون هذا الواقع ويستمرون في بناء المزيد من الشوارع والجسور والإنفاق ومواقف السيارات وهذا يؤدي إلى المزيد من الازدحام والتلوث البيئي لأنه يشجع على المزيد من تملك السيارة الخاصة، المصدر الرئيس للتلوث البيئي والبصري في المدينة، وفي غياب مخطط شامل للمواصلات المدينية المعتمد في معظم مدن وعواصم العالم

المبني على النقل العام ومواصلات الترانزيت بشكل رئيسي.

٤ ـ تجاهل العمارة الحديثة للبيئة المدينية

إن المهندسين في لبنان مسؤولون لدرجة كبيرة عن الحالة المرضية العمرانية والبيئية للمدن والمناطق إذ أن معظم المخالفات والتشويهات العمرانية قد حصلت بواسطة المهندسين المدنيين والمعماريين بدون أي رادع مهني أو علمي أو نقابي، بل بافتخار في بعض الحالات. حتى المهندسين المعماريين الكبار، وبعضهم أعضاء أو مستشارون في المجلس الأعلى للتنظيم المدني، لم يعطوا في تصميماتهم الهندسية لمبانيهم أي اعتبار للمحيط العمراني والبيئي المديني فجاءت مبانيهم أيضاً عشوائية ومنعزلة عن محيطها تسعى إلى إثبات وجودها فقط بدون أي انسجام أو مساهمة في تطوير المجال العام المحيط والقريب من مبانيهم. فبرج الكونكورد ومبنى بنك لبنان والمهجر في شارع فردان ومبنى شركة الكهرباء في شارع غورو وسنتر المقاصد في شارع مار الياس ومبنى الاسكوا في ساحة رياض الصلح على سبيل المثال، كلها مبانٍ مميزة معمارياً لمهندسين مميزين إلا أنها سيئة للمدينة ولشوارعها ولمجالها العام بسبب غياب الأنظمة التي ترعى وتوجه هندسة وتصميم المجال العام للمدن في لبنان.

٥ ـ دور المؤسسات الرسمية

إن المديرية العامة للتنظيم المدني قد عهد إليها مسؤولية تأمين وحماية المصلحة العامة للمجتمع في المدن والمناطق في بيئة عمرانية وبيئية صحية وسليمة من خلال إصدار الأنظمة والشروط الملائمة ومراقبة حسن تنفيذها، إلا أنه وبعد أكثر من أربعين عاماً من المحاولات التخطيطية والمراقبة من قبل العديد من مكاتب التنظيم المدني في لبنان، فإن المدن والقرى تعاني أكثر مما مضى من بيئة عمرانية مريضة ومشوّهة وغير إنسانية، وبذلك لم تحقق المديرية الآمال الكبيرة التي علقت عليها. إن بعض أسباب هذا الواقع قد سبق شرحه إلا أن الجدير ذكره هنا، هو إن هذه المديرية ينقصها جميع

الاختصاصيين الضروريين والمؤهلين للقيام بالمهام التنظيمية والتخطيطية والبيئية الموكلة إليها، والذين يؤلفون عادة الجهاز العلمي الرئيسي لهكذا مديريات في دول العالم. أمام هذا الواقع يتساءل المرء: من يدير إذاً هذه المديرية؟ وكيف؟

الخلاصة والتوصيات

إن للإنسان الحق في العيش بكرامة في بيئة عمرانية مدينية صحية وسليمة تؤمن الحاجات الإنسانية المتعددة والمتشابكة لجميع فئات المجتمع من أطفال وكبار وكهول ومعاقين ومرضى وغيرهم. إن المؤسسات التشريعية والحكومية تتحمل مسؤولية تأمين ذلك للإنسان في الحاضر وللأجيال القادمة كحق بديهي من حقوق الإنسان. إن بيئة لبنان الطبيعية المميزة وميراثه الحضاري والثقافي والهندسي الغني تستوجب منا الحفاظ عليها وحسن استعمالها من خلال التشريعات الملائمة والتخطيط المديني والمناطقي. إن الإساءة التي أصابت مختلف جوانب البيئة والإنسان في لبنان حتى تاريخه يجب أن لا يثنينا عن المحاولات المستمرة لإيجاد الحلول التشريعية والتنفيذية المناسبة. هذه المحاولات يجب أن تشمل ما يلي:

١ ـ **إستعمال الأراضي**: يجب إصدار مخطط توجيهي عام لاستعمالات الأراضي لكافة أراضي الدولة مع مخططات وتنظيمات خاصة مفصلة لكل منطقة ومدينة وقرية وحي وفق حاجات المصلحة العامة للإنسان. فالصناعة والتجارة والسكن وغيرها من نشاطات واحتياجات الإنسان تمتزج وتتضارب مساحات استعمالها مالياً ضمن المدن والقرى بشكل يسيء للإنسان على كافة المستويات، وهذا أمر قد تجاوزته معظم مدن العالم منذ الثورة الصناعية، فقد حان الوقت لإيجاد التشريعات الملائمة لعلاج ذلك في لبنان.

٢ ـ **المباني والخدمات العامة**: تجاهلت المخططات التوجيهية تحديد مناطق المباني الحكومية والخدمات العامة من وزارات ومديريات وجامعات ومدارس ومستشفيات وحدائق وملاعب ومتنزهات وغيرها، وما حالة التبعثر

لكليات الجامعة اللبنانية في مبانٍ سكنية هنا وهناك إلا خير شاهد على هذا التجاهل. إن المجمّع الجديد لكليات الجامعة اللبنانية في منطقة الشويفات ما زال يثير العديد من علامات الاستفهام. الحدائق العامة في مدينة بيروت، فبالرغم من الإشغال غير الملائم لبعض منها فإن مساحتها جميعاً لا تتعدى ٦ هكتارات أي بمعدل ٠,١م^2 للشخص الواحد، بينما الشروط الدولية حول هذا الأمر تتطلب ١,٢م^2 لكل شخص مما يستدعي إيجاد أكثر من ٦٠ هكتاراً إضافياً من الحدائق السكنية والملاعب المكشوفة في الأحياء والمناطق.

٣ ـ **تصميم وهندسة الشوارع**: إن البيئة والأبنية والشوارع المنظمة والمتناسقة هي مدرسة بحد ذاتها ينشأ فيها المرء على محبة النظام والتناسق والجمال الجمي والفراغي للشوارع والساحات. أطفالنا اليوم ينشأون في أحياء وشوارع عشوائية ملوثة مناخياً وبصرياً مما يؤثر سلبياً على تربيتهم وحالاتهم النفسية التي لا ترى أشياء جميلة أو منظمة يستحق احترامها والمحافظة عليها. إن قانون البناء الحالي لا ينص على أي شروط تتعلق بنظام أبنية الشوارع والساحات مما يزيد من عشوائية اتجاهات المباني وتراجعاتها وارتفاعاتها وعلاقاتها بالمباني المجاورة والملاصقة. إن قانوناً لتنظيم هندسة المباني والفراغات والمجالات العامة والشوارع هو من الضروريات التي تستوجب وضع التشريعات اللازمة لها.

٤ ـ **النقل والمواصلات**: إن التلوث البيئي والبصري وهدر الطاقة والجهد والوقت للمواطن والمجتمع إضافة إلى تآكل الأراضي المدينية بسبب تحويلها إلى مواقف للسيارات السياحية الخاصة هي كلها نتيجة تجاهل ضرورة التخطيط العلمي للنقل المديني والاستعمال الهائل للسيارة الخاصة. إن أنظمة وقوانين تعالج هذا الواقع من قبل اختصاصيين ومهندسين في تخطيط وعلم المواصلات تحد من استعمال السيارة الخاصة ضمن المدينة وتفعّل النقل العام، كما ومواصلات الترانزيت هي أيضاً ضرورة تخطيطية ملحّة.

٥ ـ **حقوق المشاة**: يبدو أن المسؤولين عن تخطيط وتنظيم المدن في لبنان لا يستعملون أرصفة للمشاة. إن المشاة بمختلف أعمارهم وفئاتهم قد

حرموا حقهم الإنساني من الساحات والمساحات المدينية الآمنة في جميع الدراسات والمخططات التنظيمية. الأرصفة وممرات المشاة هي الأماكن الأكثر إهمالاً وتجاهلاً، إذ بالإضافة إلى خطورة أشكالها وارتفاعاتها فقد تم استباحة استعمالها من جهات عدة أفقدها دورها الأساسي. السيارات والآليات ومستوعبات النفايات ولوحات الإعلانات وأعمدة الجسور وغيرها تحتل أرصفة المشاة وكأن هذه الأرصفة هي مساحات فائضة تركها المخطط لمن يشاء. موظفو المؤسسات العامة المؤتمنون على حماية المواطن هم أيضاً يستبيحون أرصفة المشاة حيث يوقفون سياراتهم الخاصة وآلياتهم على الأرصفة كما هو الحال حالياً مثلاً في شارع سبيرز حيث وضعت على الرصيف شارات تمنع المشاة من استعمال الرصيف لأنه أصبح مخصصاً للسيارات الخاصة لموظفي المديرية. إن اجتياز أي شارع في العاصمة من رصيف لآخر هو مسؤولية المواطن لأنه لا يوجد على كامل مساحة بيروت أي إشارة ضوئية للمشاة وكأننا لسنا من هذا العالم. إن حوادث صدم المشاة وقتلهم وهم يجتازون الشوارع يشهد على ذلك وخاصة صدم الكهول والطلاب. إن جسور المشاة المذلّة في بعض شوارع العاصمة تؤكد إصرار المسؤولين على حرمان المواطن وخاصة المواطن العجوز والمريض والطفل والمعاق من أبسط حقوق الإنسان في مدينته وهو اجتياز شارع. إن التشريعات والأنظمة المتعلقة بهذا الأمر البسيط متوفرة في أنظمة مرور أي مدينة في العالم.

٦ ـ **التقرير البيئي العمراني**: إن الأنظمة في العديد من دول العالم تشترط على المهندس المعماري عند التقدم إلى الجهات المعنية للحصول على رخصة بناء أن يرفق مع مستندات طلب الرخصة إضافة إلى الخرائط الهندسية تقريراً بيئياً مفصلاً عن تأثير المبنى المراد إنشاؤه على البيئة المحيطة بمختلف جوانبها، ويرفض الطلب الذي يتبين منه أي انعكاس سلبي على محيط موقع البناء خلال التنفيذ وبعده. إن هذا الأمر هو أيضاً من العناصر الغائبة عن اهتمامات أهل التخطيط والتنظيم المدني.

هذا كله، إضافةً إلى جوانب متعددة أخرى حول أنظمة وقوانين التخطيط والتصميم المدني السليم يستوجب العناية الجدية من قبل المسؤولين من أجل تأمين حقوق الإنسان للعيش في مدينة صحية وسليمة وتأمين المصلحة العامة بمختلف جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والصحية وغيرها.

محاضرة المهندس اندريه بخعازي
العمارة والتنظيم المدني لمدينة بيروت

عرفت مدينة بيروت منذ القدم التنظيم المدني، فالأثارات التي وجدت مؤخراً في الوسط التجاري والعائدة لحقبات تاريخية مختلفة، تشهد على رقي في التصميم وعلى معالم مدينة تخطت شهرتها حدود الوطن لتصل إلى أقاصي الأرض.

ومع بزوغ القرن العشرين وبالتحديد مع الإنتداب الفرنسي، وضعت أسس التنظيم المدني الحديث فشيدت الأبنية والشوارع وفقاً لمخطط توجيهي مستوي من التنظيم والعمارة الفرنسية لا زلنا نرى بعضاً من معالمه كساحة النجمة وشارع المعرض وشارع فوش ومنطقة الجميزة الخ...

أكملت الدولة منذ الاستقلال هذا النمو. فوضعت مديرية التنظيم المدني القوانين منذ الخمسينيات وراحت بعدها تعدلها وفقاً للمعطيات الحديثة فحددت المناطق الارتفاقية وخططت الطرقات وتراجعاتها وغلاف الأبنية المحيطة بها. فانتظمت معها العمارة وازدهرت خاصة خلال الخمسينيات والستينيات تبعاً لازدهار الاقتصاد. فكبرت العاصمة وكثر عدد سكانها وضمت إليها مناطق جديدة فباتت تعرف ببيروت الكبرى. خلال هذه الحقبة لمع ولأول مرة دور المعماري، فتميزت تصاميم عمارته عن تلك الموضوعة من قبل المهندسين المدنيين رغم أن معظمها بقي متأثراً بالعمارة الغربية.

مع السبعينيات ازدادت المساحة المبنية، وكثر عدد المهندسين من معماريين ومدنيين، ودخلت العمارة سوق الطلب وبالتالي أصبحت سلعة تجارية هم أصحابها الربح الوفير والسريع. فاصطدمت مصالحهم بالأنظمة المعمول بها من جهة وتبين من جهة أخرى نواقص تنظيمة لم تكن الإدارة مجهزة لمجابهتها أو الحد من تفاقمها خاصة التدخلات السياسية فتعطلت الإدارة وعمت الفوضى وكثرت المخالفات ونشأت مناطق سكنية تبعد عمارتها عن أي فن فتدنى مستوى الأداء المهني. وأتت الحرب الأهلية لتزيد الوضع سوءاً، فانحسار سلطة الدولة، والتغيير الديموغرافي والسكني أديا إلى تغيير معالم المدنية ليفيق البيروتي اليوم على تلوث معماري وكتلة من الإسمنت اجتاحت شوارعه ومناطقه وضاعت فيها أي أسس لتنظيم مدني صحيح. أبرز أوجهه هذا الوضع النقاط التالية:

١ ـ في تطبيق قوانين البناء

١/١ ـ الاستفادة من الاستثمار العام فرض وفقاً لمساحة العقارات تراجع الأبنية الواحدة عن الأخرى فخلق فسحات متفاوتة العرض مما محى معالم الطرق فتداخلت الأبنية ممزقة الغلاف الأفقي لجهة الطريق العام.

١/٢ ـ عدم الاهتمام بعلاقة العمارة مع ما يحيطها من بناء وبيئة طبيعية فأتت المشاريع مستقلة الواحدة عن الأخرى لا يشدها إلى بعضها أي ترابط هندسي. فكثرت اللغات المعمارية وتضاربت الأشكال والأحجام وغاب أي تناغم معماري عن المنظور العام لأي تجمع سكني.

١/٣ ـ التفسيرات القانونية المتفاوتة بل المتضاربة أحياناً بين البلدية والتنظيم لم تساهم في توحيد معالم بيئتنا المعمارية.

١/٤ ـ غياب الفسحات الخضراء، فالحدائق العامة قليلة وصغيرة ومقتصرة على فضلات عقارية لا تستوعب الحاجة المتزايدة للمواطنين باللجوء إلى الطبيعة.

١/٥ ـ تباطؤ الدولة ببناء المرائب الضرورية لاستيعاب الأعداد المتزايدة

من السيارات جعل طرقنا مرائب لها وغابت الأرصفة تحت عجلاتها.

١/٦ ـ دراسة الشرفات لتأتي متكاملة مع شكل البناء وليس مساحات تضاف إلى هيكل البناء بطريقة عشوائية.

٢ ـ في أداء الموظفين

إن المسؤولين عن التدقيق في قانونية الرخص ينحصر عملهم بتطبيق قوانين البناء بحرفيتها فيغيب عنهم الاهتمام باللغة المعمارية لجهة نوعها وخصائصها، ويشجع بالتالي ما يسمى بمهندسي الرخص.

٣ ـ في مسؤولية المصممين

٣/١ ـ الاهتمام بخلق هندسة وعمارة ذات خصائص تتجاوب وطبيعة مناخنا وتقاليدنا وتراثنا.

٣/٢ ـ الاهتمام بالجودة الحقيقية في تأمين بناء يتمتع فيه ساكنه بالشمس والهواء والمناظر مع الحفاظ على خصوصية كل مجتمع. فلا يكون استعمال الفخامة في البناء معياراً للجودة، والابتعاد عن وضع التصاميم الخاضعة لموضة معينة لا تدوم، فنخفف عن بيئتنا تعدد الألوان والمواد واللغات الهندسية من تقليدية وحديثة و«بوست مودرن» إلى «هاي تك» فيغيب بالتالي أي تنظيم وتصبح مناطقنا معارض لمساطر أبنية مختلفة متباينة لا تؤلف وحدة معمارية.

٣/٣ ـ التركيز على أن البيئة الطبيعية والحفاظ عليها من صميم العمل العمراني وفي جوهر نجاح أي مشروع فيصبح عندها التنظيم المدني ليس سلسلة قوانين بناء بل إطاراً طبيعياً مبدعاً ينعم فيه المواطن بعيش رغيد وهنيء.

٤ ـ مسؤولية الدولة

٤/١ ـ في بلد أكثر من (٦٠٪) من مساحة أراضيه غير مصنفة يصبح من البديهي التركيز على وضع المخططات التوجيهية لكل المناطق وإعادة

النظر بالمناطق المنظمة كبيروت، لتصبح أكثر حداثة وملاءمة للواقع الحالي ولتخطيط مستقبلي يأخذ بعين الاعتبار النواقص المذكورة أعلاه فنجعل الإدارات الحكومية أكثر إبداعاً وأوسع خيالاً وأكثر فعالية مشجعين المتفوقين من المعماريين على الانخراط بالوظيفة العامة لقاء أجر محترم يليق لهم.

٤/ ٢ ـ إيجاد الحلول السريعة للمناطق الكثيفة فنحاول توحيد لغتها المعمارية بفرض ترميم واجهاتها وفقاً لمخطط شامل.

٤/ ٣ ـ تحديد أماكن الإعلانات فلا تصبح جدران أبنيتنا صفحات مبعثرة دعائية تفاجئنا بألوانها وأشكالها.

٤/ ٤ ـ إعادة النظر في الواجهات البحرية لمدينة بيروت لتعود شاطئاً مطلاً على البحر ينعم المواطن فيه بالراحة والاستجمام.

٤/ ٥ ـ تشجيع الجامعات ذات الاختصاص المعماري على توجيه طلابها نحو البحث دوماً عن لغة خاصة بهم وبوطنهم مع الاطلاع على التيارات المعمارية الدولية المختلفة.

٤/ ٦ ـ حث النقابة على متابعة حسن أداء منتسبيها واحترامهم ليس للأنظمة فقط بل لرفع مستواهم العلمي بإقامة المؤتمرات والأبحاث التي تحاول إيجاد الحلول لمشاكلنا المعمارية والتنظيمية.

أخيراً علينا العمل على تأمين نظرة مستقبلية ترعى التطور والنمو لسنين مقبلة لتبقى بيروت أم الدنيا...

المحور الثالث

بلدية بيروت بين التشريع والتنفيذ

رئيس الجلسة

معالي الدكتور بهيج طبارة

محاضرة رئيس مجلس بلدية بيروت
المهندس عبد المنعم العريس

أيها السادة،

إسمحوا لي في البداية أن أتوجّه بالشكر والتحية إلى جمعية متخرجي مؤسسة الحريري وإلى الصديق الدكتور بلال حمد على إتاحة الفرصة لي لإلقاء الضوء في هذه المحاضرة على واقع بلدية بيروت بين التشريع والتنفيذ.

أيها السادة،

في عام ١٩٥٢ جرت آخر انتخابات بلدية جزئية في بيروت، إذ كان القانون حينها يفرض انتخاب، بعض أعضاء المجلس وتعيين البعض الآخر. وفي عام ١٩٩٨ جرت أول انتخابات بلدية في بيروت تأتي بإرادة شعبية كاملة، لا تعيين فيها لأي عضو، وحمل هذا المجلس معه آمال أبناء العاصمة في تحديث الإدارة المحلية في بيروت.

مجلس عام ٥٢ تناقص عدد أعضائه إلى أن وصل إلى لجنة قائمة بأعمال بلدية بيروت لا يوجد فيها أي عضو منتخب من أبناء بيروت، بل جميعهم وعلى قلتهم معينون لتصريف الأعمال، وحين تمّ انتخاب مجلسنا الحالي عام ٩٨ كنا نعلم وتعلمون، أن التشريع المتعلق ببلدية بيروت يشوبه الكثير من الشوائب ولعدة جهات، إحداها شائبة الازدواجية في السلطتين التقريرية والتنفيذية في البلدية.

وقبل الخوض في تفاصيل هذا الموضوع، لا بد من إلقاء الضوء وبشكل مختصر على التطور التاريخي للتشريع المتعلق ببلدية بيروت.

حين نال لبنان استقلاله عام ١٩٤٣، لم يتكامل هذا الاستقلال مع تشريعات قانونية خاصة بلبنان، بل إن معظم تشريعاته نقلت بل نسخت بالحرف عن التشريع الفرنسي. وإذا كان النقل أحياناً يعتبر ارتقاء وتقليداً للأفضل، إلا أن هذا النقل إن لم يترافق مع المتابعة والتطوير والتحسين يبقى جامداً وخارج إطار زمنه، ويسقط فيما بعد بالجمود والتعقيد الإداري والروتيني، وهذا ما حصل فعلاً مع التشريعات المتعلقة بالبلديات عموماً وببلدية بيروت خصوصاً.

لقد وصل المشرع اللبناني عام ١٩٧٧ إلى أقصى ما وصل إليه في هذا المجال، وهو مرسوم اشتراعي عرف باسم قانون البلديات ويحمل الرقم ٧٧/١١٨. وبتقييم موضوعي لهذا التشريع نجد أن شوائبه عديدة ويمكن تلخيص أهمها بالتالي:

١ ـ إن هذا القانون صدر بموجب مرسوم اشتراعي ولم يصدر بموجب قانون صادر عن مجلس النواب، وبالتالي، وكما هو معروف لأهل القانون فإن المرسوم الاشتراعي لا يحمل تماسك وتكامل القانون الذي تدرسه لجنة الإدارة والعدل في مجلس النواب، ثم اللجان المشتركة، ثم الهيئة العامة للمجلس، ليصدر بعدها مشبعاً درساً.

٢ ـ إن هذا القانون هو نسخة غير منقحة عن التشريع الفرنسي الصادر عام ١٨٨٢ والذي عدلته فرنسا عشرات المرات، خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين، إلى أن وصلت عام ١٩٨٢ إلى تجربة رائدة في مجال اللامركزية الإدارية، ونحن لا زلنا في إطار هذا القانون التاريخي.

٣ ـ تفنن هذا القانون في تكريس مركزية قاتلة، تكاد تجعل دور البلديات شكلياً، وتكبلها بقيود رقابات سابقة ولاحقة، ربما كانت تصلح في مطلع القرن العشرين، ولا يجوز مجرد الحديث عنها في الألفية الثالثة في

عصر المراسلات بالبريد الالكتروني، وتقنيات الأقمار الصناعية، والمكننة الخارقة.

٤ ـ انفرد هذا القانون ببدعة لا أعتقد أن أحداً قد سبق مشرع هذا القانون إليها، وهي تخصيص بلدية العاصمة، بيروت، بنص يفصل بين سلطتها التقريرية التي جعلها مناطة بمجلس بلدية بيروت، وسلطتها التنفيذية التي جعلها مناطة بمحافظ مدينة بيروت، وابتدع تسمية لذلك بأن جعلها بلدية بيروت الممتازة، لامتيازها، وكما يدّعي، بهذه الخصوصية عن باقي بلديات لبنان، وربما عن باقي بلديات العالم.

هذه أبرز العناوين العريضة لشوائب القانون الحالي. وفي محاولة لاستعراض بعض أسباب هذه الشوائب نجد:

أ ـ أن مجلس النواب، وحين يدرس قوانين متعلقة بالنقابات، أو بإدارات مختلفة، يستدعي أصحاب العلاقة للاطلاع على رأيهم ونقاشهم في الأمور التي يتواصلون معها يومياً، وهذا لم يحصل عند نقاش أمور البلديات، ولم يطلب لا من بلدية بيروت ولا من غيرها حضور أي جلسة لا على مستوى اللجان ولا على مستوى الهيئة العامة لمجلس النواب، وكأن أحداً لم يسمع بمقولة رب البيت أدرى بما فيه.

ب ـ أن التشريع الحالي ينيط بمجلس بلدية بيروت السلطة التقريرية، وربما جزءاً من السلطة التقريرية. هذه السلطة، وضمن المتاح لديها، لم تتأخر يوماً عن التقرير، لكن لا علاقة لها بأي شأن من شؤون التنفيذ. وهذا الأمر يتعارض مع المبدأ الديمقراطي الذي تجري الانتخابات على أساسه، فكيف يمكن لأبناء بيروت أن يحاسبوا مجلساً انتخبوه، ومن المفترض أن يحاسبوه على نتائج ما نفذ، ثم يحبطون حين يعلمون أن هذا المجلس يقرر فقط، أي أنه يوصي، وينتظر التنفيذ لدى محافظ مدينة بيروت، والذي يخضع بدوره وبصفته الأخرى الممثلة للسلطة المركزية، إلى وصاية وزارة الداخلية، ووزارة الشؤون البلدية والقروية.

ج - أن التشريع الحالي وضع قيوداً رقابية كثيرة، وهذا طبعاً من حيث المبدأ مطلوب وربما واجب. لكن القيود الرقابية الحالية تبدأ من رقابات مسبقة، وتمر برقابات تتمثل بتصديق سلطة الرقابة الإدارية، وتصل إلى إلغاء ما قرر من أكثر من جهة رقابية.

وإذا أردنا أن نغوص في أسباب الشوائب فأعتقد أن الوقت يضيق ويحتاج لساعات طويلة لنقاشها، وأنا أكتفي هنا بذكر عينة من أسباب هذه الشوائب.

إن العالم المتحضر اليوم ينتقل إلى عصر اللامركزية الإدارية بمفهوم علمي ومرن. لا يكفي أن نشرّع قانوناً نطلق عليه اسم اللامركزية الإدارية، وهو في الحقيقة لا يحمل من اللامركزية سوى اسمها.

إن اللامركزية الإدارية تعتمد بشكل أساسي على إلغاء جميع الرقابات السابقة وبلا استثناء، مع التأكيد على دور الرقابات اللاحقة، وتوسيع نطاق صلاحيات الإدارة المحلية المتمثلة بالبلديات. إن مجلساً بلدياً انتخبه أبناء العاصمة لا يمكن أن يخضع بالتعاطي معه إلى منطق الموظف التابع إلى إدارة رسمية، فحساب هذا المجلس يأتي في أمرين: الأمر الأول عبر الرقابات اللاحقة، والأمر الثاني عبر حساب من انتخب هذا المجلس، أي أبناء العاصمة، في الانتخابات التالية.

إن بدعة إناطة السلطة التنفيذية في بلدية بيروت بالمحافظ، وإحداث هذه الازدواجية الخطيرة في بلدية بيروت، لا يمكن أن تؤدي إلى عمل بلدي متميز. ولا يمكن أن يكون جميع رؤساء وأعضاء مجلس بلدية بيروت السابقين قد أرادوا وبدون سبب أن يعيشوا في حالة صراع مع محافظي بيروت المتعاقبين. إن العلاقة الشخصية شيء، والعلاقة على مستوى العاصمة وأمورها شيء آخر. ولنقلْها بصراحة ووضوح، لا يمكن أن نجد إدارة بلدية حديثة بمنطق إرضاء الخواطر الطائفية والمذهبية، فحقوق الطوائف محترمة منا جميعاً، لكن هذه الحقوق، تقف، ويجب أن تقف عند

حدود مساسها بحقوق الوطن، وحقوق عاصمة الوطن.

إن من يزورنا من مسؤولي بلديات العالم الراقي، يسخرون ويتعجبون من هذه التركيبة غير المنطقية. ونحن لا نملك تجاههم إلا أن نعد بأن المشرّع اللبناني سيعدل هذا الوضع المعضلة.

إن الحكم على مستوى نجاح وتطور أية تركيبة إدارية، يأتي من خلال قراءة تطور نتائج هذه الإدارة. ومن هذا المنطق، وبقراءة علمية، نجد أن ميزانية بلدية بيروت كانت تعادل في مطلع الستينيات نصف ميزانية الدولة اللبنانية، ونجدها اليوم تعادل واحد ونصف بالمئة من ميزانية الدولة اللبنانية. ورب قائل هنا، علينا أن لا نتجاهل ظروف الحرب وآثارها المدمرة، فنجيب، إن ظروف الحرب وآثارها المدمرة، أصابت الجميع، وبالتالي نحن نقارن بالمنطق النسبي، وليس بالمنطق الرقعي.

نتخذ القرار في المجلس البلدي، فيذهب إلى سلطة الرقابة الإدارية لتصديقه، ويمكث الأشهر الطويلة، ويعود بعد طول غياب، لنكتشف أن كثيراً من العيوب موجودة في إعداد الملف، ونتساءل عن السبب، فيتبين لغياب الجهاز الإداري والفني الكفؤ، فنطلب تعيين أهل اختصاص، فيأتي الرد أن مجلس الوزراء قد منع التعيين، فنطلب التعاقد مع استشاري نكلفه بالملفات المتخصصة، على أن يكون هذا التعاقد ضمن إطار، فيتبين أن التعاقد هو كالتوظيف ممنوع من قبل مجلس الوزراء، علماً أنه إذا عيّنا أو تعاقدنا نساهم في إيجاد فرص عمل في مجتمعنا الذي يعاني من أزمة اقتصادية يتمثل أحد جوانبها بالبطالة، فيأتي الرد عليكم استعمال جهازكم الإداري الموجود، ونحن نعلم وتعلمون معي إمكانيات الجهاز الإداري الموجود. فنلجأ عندها إلى استقدام المكننة الحديثة، والوسائل التقنية العلمية المتطورة. ونكلف أعضاء المجلس البلدي بعمل تطوعي لإعداد الملفات الضرورية، ونتخذ القرار المناسب، ونرسله إلى سلطة الرقابة الإدارية، فتقترح تعديلات محورية تفقد أساس الموضوع جوهره وفكرته الأصلية. فحتى لا يسقط من يدنا، نلجأ إلى القطاع الخاص، مستعملين رصيد علاقاتنا

الشخصية، نطلب منه تقديمات بشكل هبة، فيأتي الجواب هذه هبة مشروطة تحتاج للتصديق. يراجعنا المواطنون لردم حفرة، أو لصيانة مجرور، أو لإزالة خطر على السلامة العامة، نطلب من الإدارة التنفيذية معالجة الموضوع، فيسقط الموضوع أشهراً وربما أكثر، ليأتي الجواب بعدها أن لا إمكانات لدى الإدارة لتنفيذها. نراجع ونشكو، فنتهم بأننا نتعاطى الشأن السياسي، وكلما اشتدت أزمة يصلنا بعدها بعض الملفات المصدقة التي لا تتعدى مرتبة تصريف الأعمال البسيطة التي تكاد تكون لا تقدّم ولا تؤخر. نتخذ قراراً بأمر حيوي فيأتي الجواب هذا يكلّف أكثر من ثلاثة ملايين ليرة وعليكم إجراء مناقصة بشأنه. نعد دفتر شروط، ويسقط في المتاهة، نرفع الصوت لدى نواب العاصمة، فيتحركون لتعديل مبدأ الثلاثة ملايين ليرة، فيستكثر البعض على بيروت أن تقرر في أمورها بأكثر من ثلاثة ملايين ليرة، يعدّل القانون أمام دهشة المستكثرين ليصل إلى عشرين مليون ليرة، ونتنفس الصعداء، فيسألوننا ومن سيعقد النفقة، فنقول وفقاً للقانون الحالي يعقدها محافظ بيروت، فيقولون لا يحق له بذلك لأن قانون المحاسبة العمومية لا يبيح له بأكثر من ثلاثة ملايين ليرة، والحل هو في العمل أيضاً على تعديل قانون المحاسبة العمومية.

أيها السادة،

بمنتهى الصدق والحقيقة والواقعية، وإذا أردتم الشفافية، لا حل لبلدية بيروت إلا باستحداث تشريع خاص بها. تشريع يعتمد على لا مركزية حقيقية لا على مركزية فولكلورية. تشريع يعطي السلطة التقريرية والتنفيذية لمجلس بلديتها، تشريع يحررها من الرقابات المسبقة، وليجعل الرقابات اللاحقة كما يشاء. تشريع نتمكن من خلاله أن نردم حفرة، وأن نصلح مجروراً، وأن نعالج أزمة تشكل خطراً على السلامة العامة. تشريع يجعل القرار المحلي بين أيدي أبناء أهله وأصحابه من أبناء العاصمة. تشريع يجعل مرجعية من يتخذ القرار هو أبناء بيروت، لا أن تكون المرجعية وفق تسلسلية الوظيفة الروتينية. تشريع يجعل الرقابة الإدارية، في حال ضرورة بقائها، بين أيدي

رئيس الحكومة، فبيروت تستحق أن نرتقي بها. تشريع يترافق مع تعديلات تشريعية أساسية في قانون المحاسبة العمومية، وفي القوانين ذات العلاقة.

أيها السادة،

نقول ما نقول، ونحن نعلم أن لا أحداً سيخلد في موقعه. نحن اليوم في هذا الموقع، وغداً سيكون في نفس الموقع أخوان آخرون من خيرة أبناء العاصمة، لكن الباقي والمخلد هو الوطن، لبنان، ورمزه وعاصمته بيروت. فيا أصحاب القرار والتشريع، غداً سيذكرنا ويذكركم التاريخ، وهنيئاً لمن سيذكره التاريخ بالطريقة التي يحب.

وشكراً

محاضرة الأستاذ شفيق السردوك
الرئيس الأسبق لبلدية بيروت

تحية للرئيس الحريري ممثلاً بالوزير الصديق الأستاذ بشارة مرهج

وتحية لرئيس الجلسة الصديق الدكتور بهيج طبارة.

أمضيت في رئاسة بلدية بيروت اثنتي عشرة سنة ومررت بكافة أطوارها، وعانيت من تشرذم السلطة ما بين تقريرية وتنفيذية، وكنت صلباً أحياناً لأني تعينت دون أن أطلب رئاسة البلدية.

وبعد المعاناة قدمت استقالتي في مؤتمر صحافي. وقد قلت في كتاب الاستقالة: «بعد طول معاناة في رئاسة بلدية بيروت يطول شرحها ويمكن أن أوضحها قريباً في مؤتمر صحافي تبين لي أن بلدية بيروت تتدهور بشكل سريع وستصل إلى حالة الانحلال التام إذا لم يتداركها الجميع. بذلت قصارى الجهد في محاولة للإنقاذ، وكتبت كثيراً وحاضرت وأوضحت وتعرضت من جراء ذلك مرات للاعتداء على حياتي وممتلكاتي. وإذا جاز لي التطرق سريعاً إلى بعض الأسباب أعرض لواحدة منها: شرذمة السلطة ما بين تقريرية في يد المجلس البلدي وتنفيذية في يد المحافظ تتسبب دائماً وأبداً بأسوأ النتائج على البلدية... وتبقى هذه مدينتي، أميرتي، مهدي ولحدي، هناي وقهري مهما حصل أشم فيها رائحة البخور من خلال البارود، علّ استقالتي تهز الضمائر الحية وتنبه نواب العاصمة اللاهين والغافلين عنها وكذلك أهلي فيها إلى ما يعد لمدينتهم العظيمة في الخفاء».

لذلك أرى بشأن الخلافات ما بين المحافظ والمجلس البلدي أن أبدي ثلاث لاءات بلدية وهي:

- ١ - لا للنص الوارد في المادة الأولى من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٨ فيما يتعلق ببلدية بيروت.

- ٢ - لا للتنفيذ المزاجي المخالف للقوانين، الحاصل من قبل كل المحافظين الذين تعاقبوا، وكأنهم يشربون من منهل واحد.

- ٣ - لا لنظام الرأسين للمركب البلدي والدليل أنه أرهقه.

لذلك أطالب باتخاذ التوصيات الآتية:

١ - حملة استرداد الصلاحية لرئيس البلدية.

٢ - توحيد السلطتين ما بين المحافظ ورئيس البلدية.

٣ - المحافظ له مركز سياسي وليس تنفيذي وبالتالي لا يستطيع ولا يجب عليه اتخاذ قرارات تنفيذية.

٤ - محاربة تضارب الصلاحيات ما بين حقوق المدينة وحقوق الطوائف.

التوصيات الختامية

توصيات المحور الأول
الواقع البيئي في بيروت

إن البيئة اللبنانية قد تأثرت تأثراً بالغاً ومباشراً خلال الحرب اللبنانية والاعتداءات الإسرائيلية إذ أدى غياب السلطة إلى سوء ضبط الحركة الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن تدمير للبيئة الطبيعية.

وحيث أن المشاكل البيئية لمدينة بيروت جزء لا يتجزأ من المشاكل البيئية لكافة المناطق في لبنان، وبما أن أبرز مشاكل بيروت البيئية هي التنظيم المدني العشوائي الذي نجم عنه قلة المساحات الخضراء والحدائق والفسحات العامة، إضافة إلى تلوث الهواء الناجم عن وسائل النقل وعدم الالتزام بمعايير صالحة لنوعية الوقود ومستوى الانبعاثات المسموح بها من محركات وسائل النقل.

لذا، فإن حل هذه المشكلة يكمن باتباع سياسة وطنية متكاملة وإدارة بيئية سليمة.

ومن هنا فإن المؤتمر يوصي بالآتي:

١ ـ ضرورة إنشاء المجلس الوطني للبيئة الذي نص عليه قانون /٦٧٧/ ٩٧، مهمته التقدم باقتراحات وتوصيات لإقرار سياسة بيئية شاملة واقتراح الخطط الملائمة لتنفيذها. تعطى هذه التوصيات الطابع الإلزامي بعد إقرارها من قبل مجلس الوزراء.

٢ ـ تشكيل هيئة طوارىء بيئية في بيروت تحدد الأولويات البيئية الواجب معالجتها لتخفيف حدة التدهور إلى حين بدء تنفيذ الإدارة البيئية المتكاملة.

٣ ـ ترشيد استخدام الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة.

٤ ـ حث بلدية بيروت على وضع برامج في قطاع البيئة ضمن إطار خططها التنموية.

٥ ـ تعزيز برامج التربية والتوعية البيئية في المدارس.

٦ ـ إيجاد نوع من الترابط والتكامل بين وزارة البيئة ومديرية التنظيم المدني.

٧ ـ وضع أراضي الدولة في بيروت بتصرف بلدية بيروت وتحويلها إلى حدائق عامة.

٨ ـ تسوير الأراضي البور في بيروت.

٩ ـ تحرير عدد من شوارع بيروت وأرصفتها من العوائق والاحتلالات المختلفة على الرغم من انتهاء الحرب منذ عشر سنوات.

١٠ ـ العمل جدياً على منع استعمال المازوت في وسائل النقل، وبانتظار هذا المنع إصدار قانون بإلزامية الكشف الميكانيكي على السيارات العاملة على المازوت.

١١ ـ تشجيع وإعطاء دور للجمعيات الأهلية الفاعلة في القطاع البيئي.

١٢ ـ اقتراح منع التدخين داخل أبنية ومكاتب الإدارات والمؤسسات العامة.

وأخيراً لا بد من التنويه أن المؤتمرين أثاروا موضوع انتهاء عقد شركة سوكلين بعد أربعة شهور وتساءلوا عما سيؤول إليه موضوع نظافة العاصمة إذا لم يجدد عقد هذه الشركة خاصة وأن بلدية بيروت غير قادرة على الاضطلاع بتلك المسؤولية.

توصيات المحور الثاني
التنظيم العمراني في بيروت

على الرغم من كثرة محاولات الإصلاح والتنظيم من قبل جهات عديدة في لبنان، فإن الواقع المبني على الأرض يشكل انتهاكاً خطيراً لحرمة القوانين والأنظمة على اختلافها ويظهر تعدياً واضحاً على الطبيعة والبيئة.

إلا أنه من حقوق الإنسان الأساسية على المؤسسات التشريعية والحكومية تأمين العيش الكريم في بيئة صحية وسليمة، ومن هنا كان الحرص دوماً على إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الآنفة الذكر. ومن هذه الحلول يوصي المؤتمر بما يلي:

١ ـ توحيد التفسيرات القانونية بين البلدية والتنظيم المدني وكافة الجهات المعنية.

٢ ـ تنفيذ الدراسة لإنتاج المشروع التنظيمي والتوجيهي لكل لبنان وبيروت خاصة، بالإضافة إلى وضع مخططات تفصيلية لكل منطقة لبنانية على أن تلبّي هذه المخططات الحاجات الإنسانية الأساسية دون أن تتعارض مع المصلحة العامة.

٣ ـ العمل في المشروع التنظيمي والتوجيهي لبيروت لإيجاد توازن بين

وسط العاصمة (سوليدير) والأطراف.

٤ ـ دراسة المحيط البيئي والعمراني للمبنى واستعمال لغة معمارية موحدة للمباني المتجاورة بهدف الحصول على أبنية ذات أشكال وأحجام متناغمة معمارياً في بيروت. نشير هنا إلى أهمية التقرير البيئي العمراني وهو عبارة عن تقرير بيئي مفصل يشرح بوضوح تأثير المبنى المراد إنشاؤه على البيئة المحيطة ومدى تكيفه مع المناخ والتراث المعماري للمنطقة. يفرض على المهندس المعماري تقديم هذا التقرير البيئي مع المستندات الخاصة برخصة البناء تحت طائلة رفض الطلب الذي ينعكس سلباً على المحيط العمراني والبيئي.

٥ ـ دراسة كافة عناصر البناء دراسة معمارية وافية، سواء من الناحية الوظيفية أو من الناحية الجمالية، وذلك لتحقيق الهدف المرجو من تصميم المبنى، أي تأمين الراحة والأمان للمستخدم مع الحفاظ على خصائص المجتمعات على اختلافها.

٦ ـ الاهتمام بتصميم الشوارع والساحات العامة والحدائق في بيروت، حيث تشكل هندستها موضوعاً بالغ الأهمية للإنسان، فهي جزء لا يتجزأ من التشكيل العمراني للمدينة ولا يقل أهمية عن تصميم المباني بحد ذاتها. نشير هنا إلى التلوث البصري الذي ينتج عن نظور الشارع والذي يؤثر سلباً على احترام الأجيال الصاعدة للنظام والتناسق الحجمي والجمالي.

٧ ـ تنظيم قطاع النقل والمواصلات. أن تخطيط هذا القطاع أصبح من الضرورات الملحة لا سيما وأنه سبب أساسي في هدر الطاقة والوقت وعامل فعال في التلوث البصري والبيئي. من هنا أهمية الحد من استعمال السيارات الخاصة وتفعيل النقل العام، بالإضافة إلى بناء المرائب العمومية. فضلاً عن أهمية إعطاء المشاة أهمية بالغة عند تخطيط أو تنظيم أي مدينة لجهة الإشارات الضوئية الخاصة بهم والمساحات المخصصة لهم كالأرصفة والتي أصبحت تنتهك من قبل السيارات ومستوعبات النفايات وغيرها.

٨ ـ العمل على ترميم واجهات الأبنية القديمة والأبنية المتضررة من الحرب وذلك ضمن مخطط شامل.

٩ ـ توجيه وتشجيع الجامعات والنقابة لرفع المستوى العلمي والمعماري للمهندسين.

١٠ ـ إعادة النظر بتنظيم الواجهة البحرية لمدينة بيروت.

١١ ـ تنظيم وتحديد أماكن الإعلانات في العاصمة.

١٢ ـ الاستعاضة عن جسور المشاة المشيدة أو المقترح تشييدها بالسماح للمشاة بعبور الشوارع السريعة داخل العاصمة عن طريق الإشارات الضوئية المنظمة.

إن القوانين والأنظمة التي ترعى التصميم المديني لها من الأهمية ما يفوق التصور وهي خير وسيلة لتأمين العيش الصحي والسليم في مختلف قطاعات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والصحية كل ذلك ضمن المصلحة العامة وخدمة الإنسان والإنسانية.

توصيات المحور الثالث
بلدية بيروت بين التشريع والتنفيذ

بعد استعراض المشاكل والشجون والعقبات التي تعيق نشاط وعمل بلدية بيروت، والتي من شأنها أن تنتقص إلى حد كبير من استقلالية البلدية وحريتها في ممارسة المهام المناطة بها بموجب القانون كإدارة محلية وكشكل من أشكال اللامركزية الإدارية، يتبين أن المعضلة الأساسية تكمن في التشريع الحالي لقانون البلديات، مما يستلزم معه إجراء تعديلات جذرية فيه تتلخص بالآتي:

١ ـ عصرنة قانون البلديات نظراً لقدمه، بصورة تتلاءم مع مفهوم اللامركزية الإدارية بغرض تلافي الروتين الإداري ومواكبة القطاع الخاص في تأمين الحاجات للسكان.

٢ ـ إشراك المجلس البلدي الحالي وأعضاء المجالس السابقة وأصحاب العلاقة في التشريعات الخاصة بالبلديات لتلافي الثغرات الموجودة في القانون الحالي.

٣ ـ إلغاء الرقابة المسبقة بمختلف أنواعها على أعمال البلديات مع تفعيل الرقابة اللاحقة التي تضمن توجيه وتصويب أعمال المجلس البلدي

ومحاسبته من دون شل حركته في ممارسة المهام الموكولة إليه.

٤ ـ تأمين لامركزية حقيقية لبلدية بيروت بتشريع يمنح السلطة التقريرية والتنفيذية معاً لمجلس البلدية أسوة بسائر البلديات في لبنان، مما يقتضي معه إلغاء ما ورد في المادة /٦٧/ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٨ لجهة إيلاء السلطة التنفيذية في بلدية بيروت لمحافظ المدينة، في الوقت الذي يمثل السلطة العامة ويخضع لأوامرها وتوجيهاتها.

٥ ـ اقتراح حصر صلاحيات المحافظ بالأمن والسلامة العامة والتنسيق مع السلطات المركزية.

٦ ـ ملء الشغور الكبير في الكادر البلدي وفق متطلبات التقنيات الحديثة.

٧ ـ تطبيق النصوص القانونية المرعية الإجراء لجهة التزام الوزارات والإدارات في الجبايات المفروضة لصالح بلدية بيروت ضمن مهلة لا تتجاوز الثلاثة أشهر.

وأخيراً لا بد من التأكيد أن الإصلاحات المقترحة والمطلوبة لا تهدف إلى التقليل من صلاحيات فئة أو طائفة بل الهدف هو تنظيمي خدمة للعاصمة وأبنائها من جميع الطوائف.

المحتويات

جمعية متخرجي مؤسسة الحريري ٣

بلدية بيروت مشاكل وحلول ٧

برنامج المؤتمر ١١

كلمة ترحيبية من عريف الاحتفال السيدة ناهد قلعجي المالكي ١٣

التقديم لكلمة رئيس الجمعية ١٥

كلمة رئيس الجمعية الدكتور بلال حمد ١٦

التقديم لكلمة صاحب الرعاية ٢٠

كلمة راعي المؤتمر دولة الرئيس رفيق الحريري
ممثلاً بمعالي الأستاذ بشارة مرهج ٢١

المحور الأول: الواقع البيئي في بيروت ٢٥

محاضرة الأستاذة رولا العجوز عضو مجلس بلدية بيروت ٢٧

محاضرة المهندس نجيب صعب ٣٢

المحور الثاني: التنظيم العمراني في مدينة بيروت ٣٩

محاضرة الدكتور وديع قنبر: التخطيط والتصميم المديني في لبنان ٤١

محاضرة المهندس اندريه بخعازي: العمارة والتنظيم
المدني لمدينة بيروت ٥٣
المحور الثالث: بلدية بيروت بين التشريع والتنفيذ ٥٧
محاضرة رئيس مجلس بلدية بيروت المهندس عبد المنعم العريس ٥٩
محاضرة الأستاذ شفيق السردوك الرئيس الأسبق لبلدية بيروت ٦٦
التوصيات الختامية ٦٩
توصيات المحور الأول: الواقع البيئي في بيروت ٧١
توصيات المحور الثاني: التنظيم العمراني في بيروت ٧٣
توصيات المحور الثالث: بلدية بيروت بين التشريع والتنفيذ ٧٦

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

صورة الغلاف من شركة **MAPS**

تنفيذ وإخراج مطبعة دار الكتب ٨٥٣٧٥٣/ ٠١